جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات الروسية التركية
للفترة 1991- 2010 م

إعداد الطالب
مخلد سليمان مطلق المجالي

إشراف
الأستاذ الدكتور مخلد عبيد المبيضين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مخلد سليمان المجالي الموسومة بـــ:

العلاقات الروسية التركية للفترة 1991- 2010

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مخلد عبيد المبيضين		2011/07/14	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/07/14	عضواً
د. محمد حمد القطاطشة		2011/07/14	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		2011/07/14	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي وأمي

اللذين هم بمثابة مدرستي في الحياة التي علمتني الأخلاق النبيلة ومفاهيم القيم الإنسانية.

إلى زوجتي الحبيبة، وإلى فلذات كبدي سراج وطيبة ومحمد

إلى إخواني الأعزاء خالد، عمر، احمد.

إلى إخواني المؤنسات الغاليات أم احمد، وأم أريج، وخولة، وفاديا.

إلى من غيبهم القدر عن أعيننا ورحلوا لكنهم في الوجدان إلى الأبد

روح الخال ناوي الطاهرة...

روح أخـــــــي محمد...

والملاك فرح الغالية...

إلى أصدقائي وأحبائي.

إلى ثرى وطني العزيز الذي يحتضننا بين ذراعيه ألقاً وعنفواناً وكبرياء...

إلى شهداء الأمة العربية والإسلامية وإلى كل العرب الشرفاء الأحرار.

مخلد المجالي

الشكر والتقدير

بداية الحمد لله رب العالمين الذي وهبنا من عنده نعمة العلم والمعرفة، ووهبنا نعمة البصر والبصيرة، وجعل فينا رســـــول البشرية محمد -صلى الله عليه وسلم- خير معلم ونذيراً، فالشكر أجزله مقروناً بالاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور مخلد المبيضين على تكرمه بالإشراف على رسالتي المتواضعة في حقول المعرفة،ومتابعته واهتمامه المتواصل، وتوجيهاته وإرشاده، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المنهج العلمي السليم.

الحمد لله الذي سخر لنا أهل العلم ممن فضلهم الله بهذه الدرجة النافعة المثمرة لخدمة رسالتنا السمحة المباركة، وبث روح المودة والرحمة بين عباده، كما أزجي للأفاضل الكرام أعضاء لجنة المناقشة للرسالة من الأساتذة الأجلاء قدراً وعلماً، خالص شكري وعرفاني لتفضلهم بقبول المناقشة، وللأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية /جامعة مؤتة الذين ما بخلوا في منحنا بعض معارفهم وعلمهم على مدار سنوات الدراسة، وهم القدوة الحسنة من أهل العلم الذين يضيئون دروبنا نحو الحياة، بهدي الله وجلاله، فلهم الأجر والثواب ولهم كلمة وفاء في بعض عطائهم وجهدهم الدءوب المبارك.

مخلد المجالي

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات الروسية التركية للحقبة

1991 ــ 2010 م

مخلد سليمان المجالي

جامعة مؤتة، 2011

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أسس ومحددات العلاقات الروسية التركية للحقبة 1991 ــ 2010 م، وكذلك التعرف على أهمية مجالات العلاقات بينهما.

وباستخدام المنهجين؛ الوصفي التحليلي والتاريخي فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذات الأهمية في منظومة العلاقات الروسية التركية: أولاً: لقد شكل العامل الجغرافي محدداً مهماً ومؤثراً في سير العلاقات بين الدولتين، إضافة لعامل الأمن الذي لعب دوراً مهماً في العلاقات ما بين الدولتين لحماية مصالحها بداية، ثم التعاون في مكافحة الإرهاب والتهديد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م. ثانياً: لعب العامل الاقتصادي الجزء الأساسي والمهم في عملية التعاون المشترك والتحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات الروسية التركية، وبخاصة في الألفية الثالثة. ثالثاً: تبين خلال هذه الحقبة ظهور رموز قيادية جديدة ساهمت من خلال سياستها الحديثة في تطور العلاقات وبناء أهداف إستراتيجية حديثة بناء على العلاقات الثنائية في كافة المجالات والمستويات ومن أهمها (الاقتصادية، الأمنية، السياسية). رابعاً: إنه من المصالح الكبرى لكلا الدولتين الجارتين ضرورة تعميق علاقاتهما في شتى المجالات منعاً للتدخلات الإقليمية والدولية في بيئتيهما الإقليمية المجاورة.

Abstract
Turkish-Russian Relations During the period 1991-2010

Moklled Suliman Al-Majali

Mu'tah University,2011

This study aimed to identify the determinants of the relations between Russia and Turkey for the period 1991 2010, as well as to identify important areas of relations between them.

By using historical and using descriptive methods, the study shows; first: the importance of the geographical factor as a hub "important"and moving "in the conduct of relations between the two countries, in addition to the factor of security that the form is the other role"important "in the stand the two countries to protect their interests. Second, significant impact emerged in the system factors and the key pillars identified internally"and externally, "and played the economic factor the basic and important in the process of joint cooperation and the substantial improvement of relations between Russia and Turkey.Third, contributed through its modern development of relations and building the strategic objectives of modern build on the bilateral relations in all fields and levels and the most important (economic, security, political. Fourth, the two countries have to deep their cooperations to achieve their interests far away from the regional problems.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

يتجاوز تاريخ العلاقات بين روسيا القيصرية وتركيا خمسة القرون، فقد دُشنت هذه العلاقات عام 1492 بإرسال أول بعثة تجارية روسية إلى الأراضي العثمانية فيما افتتحت سفارة للإمبراطورية الروسية في القسطنطينية على أساس دائم عام 1701. ومن ثم تعززت علاقات البلدين في العقدين الأخيرين بارتكازها على قاعدة واسعة من الاتفاقيات القانونية الثنائية التي يناهز عددها الستين بالإضافة إلى البعد الجغرافي الهام.

وقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا السوفيتية في 2 يونيو/حزيران عام 1920. وفي عام 1923 أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والاتحاد السوفيتي السابق واعترفت تركيا في عام 1991 بروسيا الاتحادية كونها وارثة لحقوق الاتحاد السوفيتي، وزاد من متانة هذه العلاقات نشوء حوار سياسي نشط بين البلدين على أعلى المستويات من خلال الزيارات المتبادلة الكثيرة، فقد توسعت العلاقات بين البلدين مؤخراً وشملت بالإضافة إلى العلاقات الثنائية التنسيق تجاه قضايا العراق، وإدارة الأحواض المائية وما وراء القوقاز وبرنامج إيران النووي وتسوية القضية القبرصية، إلى غير ذلك في السنوات القليلة الماضية، وبالتحديد تعزز الدور الروسي في الساحة الدولية بفضل استقرارها السياسي ونموها الاقتصادي المتسارع، كما إن تركيا التي بدأت في الآونة الأخيرة في مراجعة سياستها الخارجية بعد أن أعياها الانتظار أمام أبواب الاتحاد الأوروبي الموصدة، وجدت في العلاقات مع روسيا أحد البدائل المهمة للدور الجديد الذي بدأت القيام به في الحقبة الأخيرة.

لقد بدأ هذا التطور في العلاقات عندما قام فلاديمير بوتين الرئيس الروسي بزيارته الأولى إلى تركيا، وقد رافقه فيها وفد من خبراء الطاقة النووية الروس للبحث في قضية اضطلاع شركات روسية بإنشاء ثلاثة مفاعلات نووية تركية

للأغراض السلمية، يبدأ العمل بها في عام 2012، وتوقيع مذكرة تفاهم تجاري تنص على التعاون في مجال المفاعلات النووية، وهكذا تستعد تركيا لمعايشة العصر النووي للمرة الأولى؛ وبحث البلدان قضية مد خط أنابيب ينقل الغاز الروسي إلى تركيا، ويمر جزء كبير منه من خلال مياه البحر الأسود، وكذلك تطور العلاقات والتي ظهرت بوضوح من خلال الموقف التركي الحازم من الحرب الإسرائيلية على غزة. وقبل ذلك ظهر في رفض تركيا السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها عام 2003 أثناء احتلال العراق، كما إن بحث تركيا عن أبعاد جديدة لسياستها الخارجية كان الدافع لصياغة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مقترحاً تشكيل منتدى للاستقرار والتعاون في القوقاز يشمل كلاً من روسيا وتركيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف على أسس ومحددات العلاقات الروسية التركية 1991 ـــ 2010 م، خلال العقد الماضي، وكذلك تعرف مجال العلاقات المتعددة في الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية بين الدولتين، إضافة إلى تعرف العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية ذات الأثر الأكثر وضوحاً.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على محددات العلاقات الروسية التركية كجارتين انتابهما الكثير من المتغيرات منذ قرون، باعتبار أن روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي، وتركيا وريثة للدولة العثمانية التي تفككت عام 1918؛ وكذلك بالنسبة لمحددات ومرتكزات تلك العلاقات وخاصة المحددات الجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين وهما:

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية من واقع العلاقات الروسية التركية خلال الحقبة الزمنية المحددة في الدراسة من 1991 ـــ 2010 م، وهما دولتان ذوات

وجود دولي وتأثير واضح في الأحداث السياسية الإقليمية والدولية، وكذلك تناول هذا المحور لمرتكزات أساسية تتمثل في اتجاهات ومحددات للسياسة الخارجية لكلا البلدين، وتعرف بعض المتغيرات السياسية في علاقة الدولتين.

الأهمية العملية: تكمن بالمساهمة في تفسير الكثير من جوانب العلاقات الروسية التركية للحقبة التاريخية المحددة للدراسة ومراحل تطورها واتجاهاتها ومحدداتها، كونها شهدت متغيرات دولية وإقليمية كثيرة. كما إن موضوع البحث أكاديمياً لم تسجل فيه إلا القليل من الدراسات وتحديداً العربية منها.

4.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة للتعرف على أهم محددات ومرتكزات العلاقات الروسية التركية خلال العقد الماضي (1991-2010) وذلك من خلال قدرة الدولتين على خلق حالة من التوازن والتوافق الإقليمي والدولي مع بعضها بعضاً ومع الدول الأُخرى، بمعنى كيف يمكن للدولة التركية أن تخلق حاله من التوافق وتوطيد العلاقات مع روسيا في ظل وجود تعاون تركي أمريكي، ووجود قواعد عسكرية أمريكية في الأراضي التركية، وكذلك توجه تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بوصفهِ أكبر تكتل اقتصادي في العالم.

5.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة منهجين؛ المنهج التاريخي الذي يركز على تاريخ العلاقات الروسية التركية والمنهج الوصفي التحليلي، حيث إن المنهج الوصفي يقوم على وصف تلك العلاقات بين الدولتين بإبعادها المختلفة وتأثيراتها باعتبار أن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهداف هذه الدراسة، ذلك لأن المنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس ومحددات وأهداف العلاقة بين البلدين. وكذلك يركز هذا المنهج على تحليل العلاقات الدولية بين الطرفين على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، لفهم مدى التطابق في السياسات لهذه الدول. أما المنهج الوصفي، فيركز على وصف ظاهرة مفهوم العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي

جديد بأبعاده المختلفة، والأبعاد الأساسية لتلك العلاقات من عام 1991 ولغاية 2010 م.

6.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية الأخرى؛ ما أهم أسس ومحددات العلاقات الروسية التركية خلال الحقبة (1990-2010)، وما أهم مجالاتها؟

أما الأسئلة الفرعية الأُخرى فهي:

1) كيف تطورت العلاقات الروسية التركية خلال حقبة الدراسة؟
2) ما أهم مجالات وميادين العلاقات الروسية التركية ؟
3) ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على تلك العلاقات ؟

تقسيم الدراسة: بناء على أهداف ومشكلة الدراسة، فسيصار إلى تقسيمها إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الروسية التركية.

الفصل الرابع: المحددات والمرتكزات الداخلية للعلاقات الروسية التركية.

الفصل الخامس: المحددات والمرتكزات الخارجية للعلاقات الروسية التركية.

الخاتمة والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على نظريتي النظم والنظرية الخاصة باتخاذ القرار بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة التي أثرت على العلاقات بين روسيا وتركيا، خلال الحقبة الواقعة بين 1990- 2010، حيث وضحت الدراسة المؤشرات التي طرأت على تطور وتحسن العلاقات بين الدولتين بعد انهيار النظام الشيوعي وانتهاء ما يسمى بدولة الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الجانب تضمَّن الفصل الثاني تحليلاً للإطار النظري للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة التي تم رصدها في هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين: الإطـــار النظري، والدراسات السابقة.

1.2 الإطار النظري:

ويتضمن هذا المسار اعتماد الإطار النظري على استخدام نظرية النظم بشكل رئيس، وكذلك النظرية الخاصة باتخاذ القرار، وهما يعدان الجزءان الرئيسان، اللذان يمكن من خلالهما التمعن، وحصر أهمية المحددات والمرتكزات الأساسية في العلاقات الروسية التركية والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً: نظرية النظم:

يستعان بهذه النظرية لاستخدامها بشكل أساسي في الحكم والتطبيق لتفاعلات النظام الدولي، والتي لاشك فإن العمل بها يؤدي إلى تحليل منطقي يمكننا من فهم السياسة الخارجية في مختلف مجالاتها المتعددة ومدى تميزها وحضورها عن مثيلاتها من النماذج التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية، إن هذا التصور أو المفهوم للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة، والتي كانت على الدوام ركيزة أساسية علمية مثمرة ساهمت في إيجاد الروابط بين حقول المعرفة،ولهذا السبب الرئيس فقد سعت الدراسات ضمن هذا المجال لأن تكون هذه الحقول والروابط المتنوعة مصدراً أساسياً جاذباً للكثير من المدركات والتطلعات لنخبة المنظرين في العلاقات الدولية.

وتعود هذه الأفكار والرؤى إلى "فون برتالنفي "حيث تشكل امتداداً لطروحاته وأفكاره ضمن هذا المجال، كما كان لـــ "ديفيد ايستون "وتالكوت بارسونز "الخوض في بناء أفكار بناءه لتشكل إحدى الركائز المتطورة لعملية المنهج السلوكي، والتي تم من خلال هذه النظرية الوصول إلى وضع عدد من الافتراضات حول النظام ومنها (طعمة، 2010):

1 . إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.
2 . إن النظام تشكله مجموعة ذات روابط متعددة، تجتمع على شكل أجزاء مترابطة.
3 . إن لكل جزء من الأجزاء المترابطة في النظام خصوصية واستقلالية تامة عن باقي أجزاء النظام.

وبعد إدراك هذه الافتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنتج عن سبب، أو وجود مخرجات تستوجب إيجاد المخرجات لها.

إن المتتبع لكافة كتابات الباحثين في تفاصيل هذه النظرية أو العاملين على تطويرها كجانب مهم في العلاقات الدولية ومن أهمهم "جورج موديلسكي"و "ريتشارد روزكرانس "و "إندرو سكوت "وكذلك "مورتون كابلان "الذي يعدُّ من أهم الباحثين فيها، وهو أبرز دعاتها، حيث عمل على تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها النظام الدولي، وإلى تحديد الأهداف التي يطمح إلى الوصول إليها في هذه النظرية ومنها، إيجاد القوانين وتحديد المصادر ومظاهر الانتظام والنماذج المتكررة في النظم، والسعي إلى التوصل لاستنتاجات عامة ترتبط بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية سواء كانت رئيسة أو فرعية، وكيفية انتقالها من شكل إلى آخر.

لذلك فإن نظرية النظم في التحليل الدولي لاقت استحساناً وتقبلاً لدى أوساط الباحثين في المجال الأكاديمي تحديداً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويعدُّها بعض الباحثين أنها تشكل إجابة صريحة مباشرة للرد على عدم قدرة النظريات والمناهج البحثية التقليدية للتوصل إلى نموذج موحد أو إطار عملي يتناسب مع عملية التحليل للسلوكيات الدولية بمختلف علاقاتها المتبادلة، والتي

عادةً ما تكون في ظروف طبيعية أو في تطور الأزمات وظروفها المتعددة،وهو الأمر الذي يسهم في ضرورة تعيين القوى والأسباب التي تسهم في تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من مرحلة إلى أُخرى (مقلد، 1968)

وكان مورتون كابلان ممن عرّفوا النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها مع بعضها وتتداخل وفقاً لمتغيرات وعوامل محيطة بالنظام، ونتيجة لهذه المتغيرات والتفاعلات من أجزائها الخارجية أو الداخلية إلى وجود أنماط متميزة من السلوك الدولي، وبالتالي عندما يتم التطرق التي التحليل لهذه العلاقات وأهمها التأثير المتبادل بين روابط المتغيرات التي يرتكز عليها النظام الدولي في توازن علاقاتها واستقرارها، يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة في تحديد جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطتها وعملياتها (مقلد، 1968).

ثم جاء تشارلس ماكليلاند ليعطي انطباعاً آخر أو تعريفاً لنظرية النظم ويصفها بأنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية، وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم، ويشير تشارلس إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الارتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة (macClleand, 1967 pp:116_113).

وفي تحليل مود لسكي للنظام الدولي أشار إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفية لكنها محددة في جوانب كثيرة، ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً وأنماطاً متعددة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها (Snyder,1962).

ويذكر إن "مود لسكي"استخدام منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبسط لتحليل المدخلات والمخرجات وجعل بين كلٍ منها تميزاً بين عناصرها الآتية:

مدخل القوة:

يعني الموارد المتاحة لدى صانعي السياسية الخارجية، والتي تكون بشقين: خارجي وداخلي، ويتضمن هذا المدخل الجزء الداخلي مجموعه من المؤسسات الحكومية والأجهزة الخاصة والمرتبط عملها بسياسة الدولة الخارجية، كما يشمل معايير رئيسة لقياس مدى الخبرة والكفاءة، وحصر الثروات المادية والمعنوية التي تملكها الدولة، وهناك مدخل قوة خارجي، وهي تعنى بكل الموارد المتاحة للدولة، والتي تنبع من الخارج ومن ذلك مجموعة الفوائد والحوافز أو المزايا والمساعدات التجارية وغيرها، والتي تبنى على نتيجة التزامات أو تعهدات بين الدول الموقعة للالتزام أو التعهد أو الاتفاقية بينهما.

مخرج القوة:

وهنا يشار إلى أن المحافظة على الموارد الموجودة أو إيجاد منافذ جديدة لهذه الموارد، وهي مجموعه السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي.

مجموعة الأهداف والمصالح:

والتي تحتوي في مضمونها مجموعة المصالح والمطالب للجماعات المختلفة في الدولة.

صانعوا السياسة:

وهم المنفذون للتوجهات السياسية، والذين يشكلون حلقة الوصل الفاعلة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، ولذلك فإن التغيير في سياسة الدولة الخارجية ممكن في حالة حدوث أي تغيير في عناصر هذه السياسة، والذي قد يكون هذا التغيير خارجياً أو داخلياً، كما أشار "مود لسكي ".

وهنا فان اعتبار نظرية النظم معتمده لهذه العلاقة التي شملتها الدراسة كون هناك مجموعة أسباب يمكن اختصارها بالجوانب التالية (مهنا، 1984).

1. شمول هذه الظاهرة من الدراسة للتحليل النظمي، والذي يشمل كافة عناصرها وجوانبها، ويتطرق بالتفصيل لهذه العلاقات العضوية بين

السياسات الخارجية والداخلية، ودراسة عناصر بيئة العمل السياسي بشقيه الداخلي والخارجي وكذلك دراسة مضمون السياسية ذاتها.

2. إن وحدة التحليل في هذا الإطار أو المنهج هي مفهوم "النظام "بعد تحوله من الخوض في العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، ويتم استعارته لعلم السياسية، ويستخدم التحليل النظمي أدوات متعدد لتحليل المعلومات التي ترتكز على النظام ومفاهيمه وعلاقاته.
3. إن هذه النظرية تسمح بالتحليل الحركي والتفاعلات في بعضها بعضاً ومجموعة المدخلات والمخرجات لفهم هذه الظاهرة وتحليلها.
4. إن هذه النظرية ومنهاج تحليلها، تمتاز بتعدد المداخل، الأمر الذي يسمح بالاستعانة والاستخدام للمناهج الأُخرى في تحليل الكثير من الظواهر، سياسية كانت أم اجتماعية، ومثل منهج صنع القرار.

ثانياً: نظرية اتخاذ القرار:

وكذلك فقد اعتمدت هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة، وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كجزء أساسي بل رئيسي لتفسير السياسية الخارجية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل الدولة، وآلية العمل حيال مواقف سياسية متعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها، وتحاول أيضاً التعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي(طعمة، 2010).

وتأتي أهمية هذه النظرية أنها تضع الحلول والطرق المناسبة للإجابة عن المعلومات، لكي يكون النظام مهيئاً لبيئة متغيرة، وكذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية (أي النظرية) على أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، إذ إن تحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين، وهي تركز على سلوك المسئولين عن اتخاذ القرار، لتمكين تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس والتوصل إلى

طروحات جديدة أو فرضيات بناءً على الكثير من النتائج والدوافع، باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلاني (مقلد، 1968).

مقولات النظرية

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (الفضل، 2004).

أهم عناصر النظرية:

أ . تشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، وإن الانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.

ب . تقييم صانعي القرارات كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات، سواء المتعلقة بالبيئة الداخلية، أم البيئة الخارجية، أم الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ج. إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات، يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.

د . البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

هـ . البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص، وبالتالي

فإن استيعاب وفهم هذا الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع.

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى إنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار، المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، حيثُ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية؛ وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنا يدر: بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول (مقلد، 1968).

ثالثاً: توظيف النظرية في الدراسة:

إن المضمون الرئيس لنظرية النظم ونظرية اتخاذ القرارات الجزئية التي تشكل إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، والتي تشكل الإطار النظري لهذه الدراسة يمكن توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية أو العلاقات الدولية لكل من روسيا وتركيا، والى طبيعة العلاقات الثنائية بينهما خلال الحقبة 1991 ــ 2010 م، والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أم الخارجية، وما أثر ذلك على علاقتيهما وعلى سياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من

القرارات الخارجية. كما إن فحوى هذه النظرية ومفهومها العام يساعد على تفسير الكثير من عناصر العملية السياسية في العلاقات الروسية التركية، وفهم أكبر لمخرجاتها، والتمعن في سلوكيات الدولة والتعرف إلى قدراتها وإمكانياتها، والدوافع الرئيسة خارجية كانت أم داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة ورسم أهدافها.

2.2 الدراسات السابقة:

لقد تناولت الكثير من الدراسات بعض جزيئات هذه الدراسة(العلاقات الروسية التركية خلال الحقبة ما بين (1991-2010)، وفي بعض فصولها. ولكنها لم تتناول كافة مواضيع وعناصر هذه الدراسة والتي سوف يوجز البحثُ أهمها:

الكسندر دوغين، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، (2004)، الناشر دار الكتاب الجديد، بيروت.

يركز الكاتب على بعض تساؤلات ومراجعات إستراتيجية ربما تكون الجغرافيا السياسية أهم وأفضل ما يجيب عنها، وتكون الأداة الرئيسة للسياسيين والإستراتيجيين والمصرفيين والاقتصاديين للتفكير والتخطيط، وبناء السياسات العامة والعلاقات الخارجية، وصياغة الفكرة الجامعة للدول والأوطان والشعوب والمجتمعات، لذا كان التركيز على الجوانب الداخلية لدولة روسيا الاتحادية ولم تغطِّ هذه الدراسة كثيراً من الجوانب على المستوى الداخلي لدولة روسيا.

لمي جري، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، الناشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2005/8/1)

تناولت هذه الدراسة تأثير المتغيرات التي طرأت على وضع روسيا الاتحادية سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي ولا سيما تغير النظام السياسي في روسيا على توجهاتها الخارجية، حيث تتناول العلاقة مع دولة تركيا بشكل جزئي ولم تغطي هذه الدراسة الكثير من الجوانب على المستوى السياسي والاقتصادي.

جراهام أي فوللر ، الجمهورية التركية الجديدة 2008 **، دار النشر تيماش إسطنبول، تأليف معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام** 2008 **مناقشة طارق عبدا لجليل،** 2008.

يتحدث الكتاب عن مكانة تركيا ووضعيتها الجديدة في ظل متغيرات الداخل التركي والتحولات الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة، وتاريخ تركيا السياسي الكبير إلا أن الكاتب لم يغطِّ جوانب كثيرة في هذا الكتاب، حيث ركز على الواقع السياسي لتركيا منذ النشأة ولغاية عام 2008، ولم يغطِّ جوانب حالة الدراسة المقصودة في علاقاتها مع روسيا.

احمد أوغلوا،(2010)**، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبدا لجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.**

تركز الدراسة على دور تركيا مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين. وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة، توظف فيها مورثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل. ويتعين على تركيا من ثم الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعَالة. إلا إن الدراسة تتطرق إلى العلاقة مع روسيا بشكل جزئي ضمن فصل محدد.

عبدالله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا،(2010) **ط1 دار النقوش العربية، تونس.**

تؤكد هذه الدراسة على البيئة الجيوسياسية لتركيا، نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية، انطلاقًا من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق، ويرى الباحث أن الاستجابة لهذه التغيّرات العالمية والإقليمية، التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية، توحي بأنّ تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعي قيادتها السياسية أنّ السياسة الدولية لا تعرف حدوداً لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة والتصميم

والهدف الواضح، والرؤية الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة، إلا هذه الدراسة لم تغطِّ العلاقة مع روسيا الاتحادية إلا بشكل جزئي وفي بعض الجوانب البسيطة.

"تاتاليا غريب " إمبراطور الغاز، ترجمة عمار قـط ، دار النـشر مكتبـة مدبولي، القاهرة، 2010.

يتحدث الكتاب عن التحول الكبير في جعل الغاز في ظل إدارة فلاديمير بوتين كرئيس روسي سابق، ورئيس للوزراء حالياً، من بضاعة إلى مصدر للسياسة الإستراتيجية الخارجية، لأن أوروبا تستخدم الغاز الروسي منذ عشرات السنين في الصناعة، وفي مفردات الحياة المعيشية البسيطة، وإن هذا الاستخدام في ازدياد مطَّرد، وهذا يعني أن احتكار الغاز الروسي من قبل عملاقة الشركات الروسية "غاز بروم "سمح برفد ميزان البلاد بخمس الدخل القومي، إلا إن هذا الكتاب غطى فقط الجانب الاقتصادي وخاصة في مجال الطاقة.

وعند التمعن في هذه الدراسات السابقة، يلاحظ إنها دراسات جزئية لم تغطِّ مجالات العلاقات بين الدولتين كافَّةً، كما إنها ركزت على حقبة تاريخية معينة ومحددات معينة أيضاً، أو إنها لم تمتد للحقبة التاريخية المحددة لهذه الدراسة، حيثُ خاضت في مجالات تاريخية لحقبٍ متعددة دون حصرها في مراحل، كما إن معظم الدراسات أسهبت في التركيز على المحددات والمرتكزات الخارجية أكثر منها داخلياً، على اعتبار إنهما ذواتا تأثير سياسي في محور العملية السياسية الدولية.

أما هذه الدراسة فإنها تناولت موضوع العلاقات الروسية التركية خلال حقبة زمنية حديثة ومليئة بالإحداث والتغيرات الإقليمية والدولية (1991 ـــ 2010)، وكذلك الوقوف على أثر هذه المتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها على طبيعة تلك العلاقات وأهمها العوامل الاقتصادية والجغرافية والأيدولوجية والعسكرية التي ارتبطت جميعها بأهمية المتغيرات على النظام السياسي الذي شهدته هذه الحقبة تحديداً، وساهم بتحسن العلاقات الروسية التركية وتطورها بشكل ملحوظ إقليمياً ودولياً.

الفصل الثالث

تطور العلاقات الروسية التركية

رغم أن تاريخ العلاقات بين روسيا وتركيا خلال القرون الماضية، شهد حروبا دامية وصراعات سياسية، لكن المرحلة المعاصرة تقدم نموذجا مغايرا لهذا التاريخ، يتمثل في تنامي التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين، وتعكس مسيرة السياسة الخارجية التركية على مدار السنوات العشر الأخيرة بوضوح هذا التوجه، وعكست توجهات تركيا خلال هذه السنوات العشر حرصها على التقارب والتعاون مع روسيا، ولكن هذا الحرص لم يتبلور في خطوات إيجابية فعالة إلا خلال العامين الماضيين، خاصة عندما تشدد الاتحاد الأوروبي في التعامل مع طلب تركيا الخاص بانضمامها للاتحاد الأوروبي (وفتش، 2010).

ولما شهدته هذه الحقبة 1991 ــ 2010، من تطور ملحوظ للعلاقات الروسية التركية، فإنه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى تطور هذه العلاقات من خلال مبحثين وهما: **نبذة تاريخية موجزة عن العلاقات الروسية التركية، وثانيهما: أهم مراحل تطور العلاقات الروسية التركية.**

1.3 نبذه تاريخية موجزة عن العلاقات الروسية التركية

لقد مرت العلاقات الروسية التركية بمنحنيات ومنعطفات كثيرة، السبب الأساسي فيها كان مساعي أنقرة لأن تدخل إلى البيت الأوروبي من أوسع أبوابه إلا أن الموقف الأوروبي كان لا بد أن يصيب القيادة التركية بخيبة أمل ويجعلها تعيد النظر في تحالفاتها، بل وتعيد صياغتها على أسس ومعايير تتجاوب مع المصالح الوطنية للبلاد، و من خلال هذه المرحلة أعادت تركيا النظر في ما كانت تعتبره دولا تهدد أمنها القومي، وقررت رفع أسماء أربع دول من قائمة العناصر الخارجية التي تهدد أمنها القومي، وهي روسيا واليونان وإيران والعراق، ومساعي الحكومة لتسوية كافة القضايا الخلافية مع هذه الدول تؤكد ذلك.

وتعكس مسيرة السياسة الخارجية التركية على مدار السنوات العشر الأخيرة بوضوح هذا التوجه، وعكست توجهات تركيا خلال هذه السنوات العشر

حرصها أعلى التقارب والتعاون مع روسيا، ولكن هذا الحرص لم يتبلور في خطوات إيجابية فعالة إلا خلال العامين الماضيين، خاصة عندما تشدد الاتحاد الأوروبي في التعامل مع طلب أنقرة الخاص بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

إن توسيع وتعميق التعاون على المجالات الاقتصادية، وإنما يمتد ليشمل مجالات أخرى، إذ تستقبل تركيا سنويا أكثر من ثلاثة ملايين مواطن روسي يزورن تركيا للاستجمام، ما دفع سلطات البلدين إلى توقيع اتفاقية لإلغاء تأشيرات الدخول بينهما، ويمكن اعتبار هذه العناصر أرضية ملائمة لتعميق التعاون بين روسيا وتركيا (مصطفى، 1998).

وخلال العقد الأول من القرن العشرين، تبلور التعاون بين البلدين من خلال مشروع خط أنابيب «التيار الأزرق"لتوريد الغاز الروسي إلى وسط وجنوب أوروبا، هذا الخط الذي تنفذه شركة «غاز بروم» الروسية، وتم توقيع اتفاقية لتشييد هذا الخط مع تركيا ربيع العام الماضي، هذا بالإضافة إلى الاستثمارات الروسية في مشروع خط أنبوب النفط «سمسون ــ جيهان»، التي تقدر بنحو 3 مليارات دولار وخلال زيارة الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف إلى تركيا، لم تقتصر المباحثات بين البلدين على التعاون في مجال الطاقة، وإنما توسعت لتشمل مجالات أخرى، أهمها التعاون في إنشاء محطة كهر ذرية في منطقة «أكويو» بمحافظة ميرسن المتوسطية في تركيا، وتشغيلها، وهذا المشروع في حد ذاته له أهمية خاصة للمفاعل النووي الإيراني الذي تشرف عليه روسيا، الأمر الذي يجعل الكثير من الدول تتردد كثيرا قبل قبول التعاون مع روسيا في المجال النووي (وفتش، 2010).

وإذا كانت موسكو ترى بوضوح هذه المحاور لعلاقاتها مع أنقرة، بل وترى في هذه العلاقات سبيلا لتدعيم الدور التركي كقوة إقليمية يمكن أن تضمن استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط من خلال نفوذها المتنامي وتداخلاتها المباشرة في الأحداث، وإنما أيضا من خلال دورها النشط على مختلف الجبهات بدءا من مستوى علاقاتها العربية الجيدة، مرورا بدورها الأوروبي، وانتهاء بسياساتها الواضحة والموجهة نحو ضمان أمن المنطقة (مصطفى، 1998).

كانت تركيا تراهن لوقت قريب على الدعم الأوروبي، الذي كان يجب أن يتمثل وفق رؤيتها بقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، لكن هذه الخطوة التي اعتبرها الكثير من القطاعات السياسية التركية حيوية لم تتحقق، وكان لا بد أن تبحث حكومة أنقرة عن عمق استراتيجي آخر يمكنها من تحقيق سياساتها على أن ينسجم ذلك مع أهداف السياسات التركية الخارجية، ويمكن القول إن تقارب سياسة روسيا وتركيا، وتبلور رؤية مشتركة حول عناصر أمن المنطقة كانا من الدوافع الأساسية لهذا التقارب (رجاوي، 1993)

أولت تركيا على الدوام اهتماماً كبيراً لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي السابق بوصفه جارها الشمالي الذي ترتبط معه بحدود يقارب طولها600 كم، بالمقابل لم يكن بإمكان الاتحاد السوفيتي أن يتجاهل هذه الجارة وكان على الدوام يدرك أهمية إقامة علاقة ودية معها ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وحقبة العشرينيات هي المدة التي قامت فيها أسس العلاقات بين البلدين على الرغم من الاختلاف الفكري، فقد ألف التعاون والتنسيق الذي قام بينهما في تلك المرحلة أساساً ارتكزت عليه العلاقات اللاحقة وتجربة غنية أعطت درساً ثميناً لكلتا الدولتين أفادت منه في بناء علاقاتها مع الدول الأُخرى. وكان الإسناد الذي وفره الاتحاد السوفيتي لتركيا في تلك المرحلة في تاريخها عاملاً أعطى هذه الدولة الناشئة التي خرجت من الحرب العالمية الأولى ضعيفة منهارة مزيداً من القوة، مكَّنها من تجاوز مشاكل البناء الداخلي، والولوج في المجال الخارجي، وبناء علاقات دولية ناجحة.

ويعود الفضل الأكبر للاتحاد السوفيتي فيما تتمتع به تركية من أهمية دولية فضلاً عن دور قادتها الكماليين الذين تمكنوا بذكاء من إحكام السيطرة على الخيوط التي تمسك باللعبة الدولية مستغلين تناقضات المصالح العالمية، فكان ذلك أساس نجاح السياسية الخارجية التركية (مايسيف، 1985).

وعندما جاءت اتفاقيات لوكارنو في سويسرا (1925) برياح غير طيبة للاتحاد السوفيتي، الذي رأى فيها طوق عزلة آخر له دُبِّر بإتقان شديد من بريطانيا، زاد السوفيت من دعمهم وتأييدهم لتركيا في صراعها حول الموصل، حتى لو كان حسم القضية يستدعي القيام بعمل عسكري، وبعد ان نجحت بريطانيا

في كسب قضية الموصل في عصبة الأمم، وفي غلق الأبواب جميعاً أمام الأتراك في تحقيق حلمهم بالاستيلاء على تلك المنطقة الغنية، أخذت تعمل على مغازلة الأتراك بهدف الوصول إلى تسوية سياسية، وقد نجحت في ذلك من خلال عقد معاهدة أنقرة في (5) حزيران 1926 بينها وبين تركيا والعراق، فسوَّت بها الخلاف على الموصل بإعطاء الأتراك (10%) من نفط الموصل وهدفها من ذلك منع تركيا من الارتماء كلية في أحضان الاتحاد السوفيتي (حيدري، 1968).

واصلت بريطانيا بعد ذلك ضغوطها على تركيا لجذبها بعيداً عن الاتحاد السوفيتي بإغراء الأتراك بالدخول إلى عصبة الأمم، لكن الأتراك رفضوا العرض البريطاني لعدم تلبيته رغباتهم في تغيير نظام المضايق بالشكل الذي يجعلها تحت الإدارة التركية، وفي الحصول على أموال بريطانية تدعم اقتصادياً تركيا المتضعضع، وطمأنوا أصدقاءهم السوفيت بعد أن نشطت المخاوف في مخيلتهم بسبب هذه الدعوة البريطانية، ولهذا الغرض بالذات، ونعني رغبة الأتراك في طمأنة أصدقائهم السوفيت، كان لقاء أوديسا عام 1926 بين وزيري خارجية البلدين، الذي أثار قلقاً واسعاً لدى الصحافة الغربية، الأمر الذي روَّج معه إشاعة قيام ما يسمى بالاتحاد الشرقي الذي قصد به تشكيل اتحاد بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والاتحاد السوفيتي (أحمد، 1978).

وعلى الرغم من عدم قيام هذا الاتحاد على أرض الواقع، إلا إن المتتبع لدور الإعلام التركي الذكي في تغذية وتنمية الإشاعات حوله، يدرك أن هدف هذا الإعلام كان خلق ضغوط سياسية على بريطانيا، وامتصاص المخاوف التي كانت بريطانيا تسببها لتركيا، وقد انعكس ذلك إيجاباً على العلاقات التركية- السوفيتية فضلاً عن أن مساعي السوفيت الشرقية في هذه المرحلة مهدت الأرضية الملائمة للقضاء على الخلافات بين أقطار المنطقة وتعزيز المساعي السلمية فيما بينها، الأمر الذي مهد السبيل فيما بعد، لعقد ميثاق سعد آباد، من ناحية أُخرى قدم الاتحاد السوفيتي في سياسته القائمة على التعايش السلمي نموذجاً في السياسة الخارجية اقتدت به تركيا في سياستها، فنجحت ومن خلال الدعم السوفيتي أيضاً في تطبيع

وتقوية أواصر الصداقة مع عدد من أقطار الشرق، وتكوين علاقات طيبة معها (أحمد، 1978).

وقد شهدت تلك المرحلة البدايات الأولى لعلاقات تركيا الغربية، كما شهدت بداية التطبيع في علاقات الاتحاد السوفيتي مع الدول الغربية، ومع أن ذلك من شأنه أن يكون عاملاً إضافياً في زيادة التقارب والتعاون بين الدولتين، إلا أن الذي حدث هو أن الاتحاد السوفيتي كانت له مخاوفه الخاصة من بوادر التقارب بين تركيا وبريطانيا، إذ إن هذا التقارب لم يكن يحصل إلا على حساب العلاقات السوفيتية- التركية، مع ذلك فان الأتراك استثمروا بنجاح فائق نظير علاقاتهم مع السوفيت في الولوج إلى الميدان الدولي والمشاركة أول مرة في المؤتمرات الدولية الداعية إلى الضمان الجماعي والسلام العالمي (المعماري، 1995).

مع ذلك شهدت المدة المحصورة بين 1927و 1929 تصعيداً في النشاطات الشيوعية، لمواجهة السلطة الكمالية بالشكل الذي جعل بعض الكتّاب الغربيين يعزو اندفاع تركيا نحو الغرب إلى هذه الأنشطة الشيوعية بالذات، لكن التقارب التركي- البريطاني كانت له عوامل موضوعية أُخرى، ولاسيما بعد إن حلت تركيا مشاكلها مع بريطانيا بسبب الصراع على الموصل، كما إن التصعيد الذي لمسناه في نشاط الحركات الشيوعية ضد السلطة الكمالية كان أشبه بالضغط السياسي الذي مارسه الاتحاد السوفيتي لعرقلة التقارب التركي- البريطاني؛ المهم إن النشاطات الشيوعية هذه لم تكن من القوة بحيث تشكل خرقاً كبيراً للعلاقات الحسنة القائمة بين البلدين (جواد، 1989).

لم يشكل الاختلاف في النظام الاقتصادي القائم في كل من تركيا والاتحاد السوفيتي حاجزاً كبيراً أمام قيام تعاون اقتصادي وثيق بينهما، فعلى الرغم من بعض الإشكالات التي سببها هذا الاختلاف، إلا إن الوضع الاقتصادي المتردي لتركيا في هذه المرحلة وحاجتها الماسة إلى المساعدة والمعونة جعلها تقبل هذه المعونة من أية جهة جاءت.

فالتدهور الاقتصادي الذي سببته مشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأُولى، وعززته حرب التحرير الوطنية والأزمة الاقتصادية التي

تعرضت لها تركيا في 1927-1929 بسبب سوء إدارة الكماليين للاقتصاد والجفاف الذي ترك آثاراً سلبية عميقة على الزراعة، ومن ثَمَّ على التجارة الخارجية كانت كلُّها عوامل اضطرت الأتراك إلى التغاضي عن الاختلاف الأساسي القائم بين النظامين الاقتصاديين القائمين في كل من البلدين، وإقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع السوفييت حيث نجحوا من خلالها في الحصول على مساعدات اقتصادية متعددة الجوانب غاية في الأهمية عززت الاقتصاد التركي، ومكنت تركيا من الصمود في حقبةٍ تُعدُّ من أحرج الحقب في تاريخها المعاصر، ومع إن تركيا كانت قد فتحت أبوابها للغرب كمثال في التطور، إلا أن نوافذها كانت في هذه المرحلة مشرعة باتجاه الاتحاد السوفيتي، فسمحت للثقافة التركية بأن تكتسب ألواناً سوفيتية باردة امتزجت مع حرارة لون الشرق التركي، بأفكار وموضوعات لمسنا آثارها في مجال التعليم واللغة والأدب (جواد، 1989).

2.3 أهم مراحل تطور العلاقات الروسية التركية: عهد روسيا الاتحادية 1991.

تعزز الدور الروسي في الساحة الدولية في السنوات القليلة الماضية بفضل استقرارها السياسي ونموها الاقتصادي المتسارع، كما إن تركيا التي بدأت في الآونة الأخيرة في مراجعة سياستها الخارجية بعد أن أعياها الانتظار أمام أبواب الاتحاد الأوروبي الموصدة، حيثُ جدت في العلاقات مع روسيا أحد البدائل المهمة للدور الجديد الذي بدأت القيام به في الحقبة الأخيرة. وظهر ذلك بوضوح من خلال الموقف التركي الحازم من الحرب الإسرائيلية على غزة، وقبل ذلك ظهر في رفض تركيا السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها عام 2003 أثناء غزو العراق.

من هنا فإن السياسة الخارجية التركية الجديدة تستند إلى أبعاد اقتصادية وجغرافية وأمنية، وقد ظهر ذلك في سطور وثيقة تركية حول أمنها القومي، حيث أشارت إلى أن أحد الاتجاهات المحورية لضمان الأمن الاقتصادي التركي يتحقق بتحويل تركيا إلى مركز عالمي لمرور وتخزين موارد الطاقة، هذه القاعدة

الحيوية ترتبط في الأساس بتمتين العلاقات مع الجار الروسي العملاق الذي يمثل عمقاً استراتيجياً اقتصادياً، والشراكة معه تعني ديمومة التنمية وتوطيد الاستقرار.

وقد مرت العلاقات الروسية التركية في مرحلتين رئيستين منذ عام 1991 ولغاية 2010، وقد حصلت أحداث سياسية مهمة في تلك الحقبة، وأحداث ذات نقلة نوعيه تغيرت ضمن هذه المراحل الجغرافية السياسية، والتي أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور النظام العالمي الجديد، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب.

المرحلة الأولى من 1991-2001

تعدُّ المرحلة الأولى في تطور العلاقات الروسية التركية هي بداية الإعلان الرسمي عن دولة روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991، وهي حقبة الدراسة المراد بحثها، حيث بدأت ملامح التفكك للاتحاد السوفيتي في عام 1990، وقد جاءت هذه المرحلة بعد ظهور النظام العالمي الجديد الذي يُعد هذا النظام الدولي واحداً من المحددات الرئيسة المؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول (حتى، 1992).

فهيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي، ومنظومة القيم التي يتبناها، وسياسة منظماته السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول الصغيرة، تعد من العوامل المؤثرة في إدارة السياسات الداخلية لأغلب الدول محدودة القوة (كعروت، 1996م).

وقد تعاظم الدور الذي تقوم به العوامل الخارجية، بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة، لاسيما مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث تبدل شكل النظام السياسي الدولي، من نظام يقوم على الثنائية القطبية إلى نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، واستتبع ذلك تغير في المواضيع والقضايا محل اهتمام النظام الدولي الجديد، وفي إطاره ــ أيضًا ــ حلت الصراعات القائمة على أساس ديني وحضاري بين بعض

الجماعات الإسلامية من جهة، والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة ثانية، حلت محل الصراع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة، وتوجهت الدول الغربية بعد أحداث سبتمبر إلى تغيير واقع العالم الإسلامي في النواحي الفكرية والثقافية والسياسية، من خلال الكثير من الوسائل والأدوات السلمية والعسكرية (هنتجتون، 1999).

فقد واجه الاتحاد السوفيتي مشكلات اقتصادية حادة واضطرابات عرقية وقومية في الجمهوريات، زادت في حدة المصاعب الاقتصادية التي لم يعرف الاتحاد مثيلاً لها منذ الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى ازدياد النقمة على غورباتشوف من اليمين واليسار على حد سواء، وفي 19 آب عام 1991 عاشت البلاد انقلاباً عسكرياً تسلم فيه نائب الرئيس السلطة وعزيت هذه التدابير الاستثنائية إلى مرض غورباتشوف، وأعلن الانقلابيون تأليف حكومة خلاص لمدة ستة أشهر، لكن رئيس جمهورية روسية الاتحادية بوريس يلتسين شجب الانقلاب وقاومه علانية، ودعا إلى إضراب عام دعمه نحو 50.000 متظاهر أمام البرلمان الروسي، ونجح في مساعيه؛ فاستسلم الانقلابيون وبعد ثلاثة أيام وأعيد غورباتشوف رئيساً للدولة، وفي 24 آب عام 1991 استقال غورباتشوف من رئاسة الحزب الشيوعي وأوصى بحل اللجنة المركزية للحزب.

وأعلنت جمهوريات الاتحاد السابقة استقلالها عن الاتحاد في شهري آب وأيلول من العام نفسه، عدا تركمنستان (تركمانية)التي أعلن استقلالها في 27 تشرين الأول 1991 (شعلان، 2009).

وجاءت الضربة القاصمة للحزب الشيوعي السوفييتي في 29 آب 1991 حين صوَّت البرلمان السوفييتي على إيقاف جميع نشاطات الحزب وإغلاق مكاتبه، وبذل غورباتشوف محاولةً لإحلال اتحاد سوفييتي جديد محل الاتحاد المنهار؛ فأعلن في الثاني من أيلول 1991 أن الأمة على شفير كارثة واقترح نقل جميع السلطات المركزية إليه وإلى رؤساء الجمهوريات العشر ومجلس تشريعي معين، ولكنه أخفق في مسعاه مرة أخرى وأقصي عن مناصبه كلها، وآل الأمر إلى تفكك الاتحاد السوفييتي تماماً وحلَّ الحزب الشيوعي، ونشأت في مقابل ذلك 15

جمهورية مستقلة وعدد من الجمهوريات الصغيرة التي أعلنت استقلالها في شمالي القفقاس وما وراء القفقاس، وأعلن غورباتشوف بنفسه نهاية الاتحاد السوفييتي في خطاب تاريخي وجهه إلى شعوب الاتحاد السوفييتي في نهاية عام 1991 (شعلان، 2009).

أما على الصعيد التركي فكانت لروسيا علاقات ضعيفة مع تركيا فمنذ تأسيس الأخيرة عام 1922 صارت كينونة راسخة في المعسكر الغربي، ونظرت موسكو إليها كنقطة انطلاق لعمليات التسلل إلى منطقة القوقاز والجمهوريات التركية في الجنوب، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي العام 1991، رضخت روسيا لهيمنة الولايات المتحدة في المنطقة، وكجزء من هذا الانفتاح على الغرب، جاءت مدارس تركية، شركات بناء، وتجار بأعداد كبيرة إلى "بلدات"الاتحاد السوفيتي سابقاً ، أزبكستان، كازاخستان، قيرغيستان، طاجكيستان، تركمانستان، أحداث 11 أيلول/ سبتمبر خلقت القناعة لدى الرئيس الروسي ليذهب إلى أبعد من سلفه إلى حد الترحيب بالقواعد العسكرية الأمريكية في معظم "البلدات"الإستراتيجية، ويبدو أن اللعبة القديمة انتهت.. حيث فقدت بريقها لدى روسيا طبيعية(رشيد، 2010).

ولكن لأن العالم شهد مرحلة هامة من "الحرب على الإرهاب"والتي ترعاها الولايات المتحدة، تبين أن اللعبة الكبرى لم تنته بعد كل ما حصل.. عضو الناتو- تركيا- سرعان ما انضمت إلى بلغاريا ورومانيا، مؤدية إلى تحويل البحر الأسود، بحكم الأمر الواقع، إلى بحيرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي/ الناتو، وهذه الصورة الجديدة قرعت ناقوس الخطر لروسيا المنزعجة المنبعثة من جديد.

في العام 2004 وقّع الرئيس الروسي بوتين إعلاناً مشتركاً للتعاون في أنقرة، وجرى تحديثه في شباط/ فبراير العام 2009 من قبل الرئيس التركي عبدالله غول والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو. أعلن غول بأن"روسيا وتركيا دولتان جارتان- من هنا تقومان بتطوير علاقاتهما على أساس من الثقة المتبادلة. آملاً من هذه الزيارة بدورها أن تعطي طابعاُ جديداً لعلاقاتنا.

والمفتاح لهذا تجسّد في الاقتراح التركي بناء منهاج للاستقرار والتعاون في منطقة القوقاز، وبعد زيارة غول، وصفت وسائل الإعلام التركية العلاقات

الروسية التركية حتى بـــ "شراكة إستراتيجية"، ومن المؤكد أنها قرعت أجـــراس الإنذار في واشنطن (رشيد، 2010).

لا شيء من هذا من شأنه أن يتحقق دون مصالح اقتصادية مشتركة متينـــة شهدت العلاقات التركية الروسية توسعاً كبيراً خلال العقد الماضي، بلـــغ التبـــادل التجاري ما قيمته 33 مليار دولار لعام 2008، أغلبها الغاز والنفط، مما جعلـــت تركيا وروسيا شركاء رقم (1)، وقد يتحقق قريباً استخدام الليرة التركية والروبـــل الروسي في التجارة الخارجية المتبادلة بينهما كأسلوب جديد لاستبعاد وإضـــعاف الدولار بصورة طبيعية (رشيد، 2010).

كذلك كان لتركيا طموحات سياسية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خاصة في ظل مخاوف تأثر هذه البلاد بالتيارات السلفية الـــسائدة فـــي المملكـــة العربية السعودية أو الشيعية في إيران، إلا أن الموارد المالية المحـــدودة لتركيـــا بالإضافة إلى اتجاه هذه البلاد لتوطيد علاقاتها مع الغرب حال دون ذلك، ومن ثم كانت الأولوية للتعاون الثقافي، بما يشمل مجال الدين مع ضرورة تنشيط الـــدور الدعوي للدول الإسلامية في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للعالم الإسلامي مـــدخل تاريخي (زكي، 2009).

إن الوجود الروسي كقوة أور آسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن علـــى هذه الجمهوريات في الكثير من المجالات، وتشكل تحديًا كبيـــرًا أمـــام الطمـــوح التركي تجاه آسيا الوسطى، فهذه الجمهوريات تجمعها بروسيا الكثير من المنظمات الإقليمية كمنظمة الكومنولث التي تضم كل ورثة الاتحاد السوفيتي السابق، ما عدا دول البلطيق الثلاث، ومنظمة الاتحاد ألسلافي التي تضم إلى جانب روسيا وهـــذه الجمهوريات روسيا البيضاء وأوكرانيا، ومن أهداف هذه المنظمات الإقليمية ملء الفراغ الذي ظهر في هذه الجمهوريات في أعقاب انهيار الاتحاد الـــسوفيتي مـــن جهة، وللرد على المحاولات التركية والإيرانية الساعية إلى دور إقليمي من جهـــة ثانية، فضلاً عن هذا هناك صراع روسي- تركي على مد أنابيب النفط من هـــذه المنطقة عبر أراضي كل منهما لتصديرها من ميناء نوفوراسيك الروســـي علـــى البحر الأسود، أو جيهان التركي عبر البحر المتوسط.

كذلك وجود تحالف روسي أرميني غير معلن في مواجهة التحالف التركي- الأذربيجاني المعلن في هذه المنطقة، وأساسًا قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا تاريخية وكثيرة تمتد إلى المياه الدافئة والحلف الأطلسي، فحتى الأمس القريب كانت تركيا تلعب دور الشُّرطي في الحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، كما أن البعد الإسلامي في السياسة التركية يقابله بعد أرثوذوكسي في السياسة الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، حيث هناك ملامح تحالف روسي صربي بلغاري يوناني لمحاصرة تركيا، فالبعد الروسي بمضامينه المتعددة يشكل تحديًا كبيرًا لتركيا في آسيا الوسطى (زكي، 2009).

المرحلة الثانية: 2001-2010

بدأت هذه المرحلة باتخاذ أبعاد وتطورات جديدة حول تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على العلاقات الروسية التركية، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2003، التي جاءت في هذه المرحلة، حيث تشكل كل من إيران وتركيا وروسيا أهمية خاصة في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، وتعتمد السياسة الأمريكية تجاه هذه الدول على عدة أسس أهمها تحجيم النفوذ الروسي والايرانى في منطقة آسيا الوسطى، وتقوية الدور التركي في المنطقة لموازنة النفوذ الايرانى، والحد من إمكانية استفادة روسيا وإيران إلى أقصى قدر ممكن من ثروات بحر قزوين، بالإضافة إلى إثارة النزعات حول الثروات النفطية، وخطوط الأنابيب الناقلة لها للأسواق العالمية بين الدول المطلة على حوض هذا البحر، بما يتيح للولايات المتحدة التدخل في المنطقة للحفاظ على مصالحها والحصول على أكبر حصة من بحر قزوين النفطية. وبالطبع فقد تعارضت هذه الإستراتيجية مع مصالح إيران وروسيا والصين، مما أدى الى تكون تحالف مضاد للولايات المتحدة يضم الدول الثلاث (أبوعامود، 2002).

وقد شَكَّل التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي محوراً مهماً من محاور علاقاتهما الإستراتيجية، وعاملاً فاعلاً في تعميق هذه العلاقات، وكان الهدف الأمريكي من ذلك التعاون متطابقاً مع الهدف التركي، الذي تمثل في تلبية حاجات تركيا المتزايدة من الدعم

العسكري لتحديث الجيش التركي فيما يتعلق بـــالتجهيزات والمعـــدات العـــسكرية ليكون بمستوى الدور الذي تقوم به تركيا في الحفاظ على المصالح الإســـتراتيجية في المناطق التي تستطيع تركيا أن تؤثر فيها، كالشرق الأوسط وآســيا الوســطى والبلقان والقوقاز وبحر قزوين (المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 26/ ربيـــع 2010).

وقد ظلت واشنطن غير مهتمة بمصالح كل من روسيا وإيران وتركيا إلى أن وقعت أحداث 11 سبتمبر، وأصبحت جهود الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب الدولي تجبرها على أخذ هذه المصالح بعين الاعتبار، فقد أجرت الولايات المتحدة مباحثات مع روسيا لاستخدام أجواء وأراضى آسيا الوسطى فى العمليات العسكرية ضد طالبان، مما يعد اعترافاً بمنطقة نفوذ روسية مهمه، بعد أن ثبت إن الولايات المتحدة لن تستطيع تنفيذ عملياتها دون تعاون روسيا، أما بالنسبة لإيران فقد أعلنت الولايات المتحدة إمكانية التعاون معها لمواجهة الإرهاب بعد أن كانت تعدها مـــن الدول الراعية للإرهاب، ومن جانبها بادرت طهران بإدانـــة هجمـــات نيويـــورك وواشنطن وأبدت استعدادها للمشاركة في الجهود الدولية، وقد اتفقـــت الولايـــات المتحدة وإيران على إبقاء حدودها مغلقة مع أفغانستان وفتح الأجواء الإيرانية لنقل المساعدات الأمريكية لأفغانستان، ورغم ذلك فما زالت هناك خلافات واضحة بين الجانبين حول تعريف الإرهاب وإطار مواجهته، حيث ترى إيران ضرورة أن يتم ذلك من خلال الأمم المتحدة (أبو عامود، 2002).

إلا إن ذلك لم يمنع قيام حد أدنى من الاتفاق بين الجانبين. وفيمـــا يتعلـــق بتركيا فقد أعلنت عن مشاركتها الفعلية في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، إلا أن الإدارة الأمريكية ترى أنه من الممكن أن تلعب تركيا دوراً مهماً في المـــستقبل لخدمة السياسة الأمريكية في العالم الاسلامى، حيث أشارت بعض التقـــارير إلـــى إمكانية تشكيل قوة إسلامية لحفظ السلام في أفغانستان بقيادة تركيا.

بالرغم من المشاكل التي بدأت تواجه الروبل وأسعار النفط خلال الأشـــهر الأخيرة وانعكاس ذلك على الاقتصاد الروسي، إلا أن الحكومة الروســية تنـــتهج إستراتيجية نشطة في السياسة الخارجية تتجلى عناصرها فـــي مواجهـــة سياســـة

التطويق التي تنتهجها واشنطن ضدها، وذلك من خلال اتخاذ مبادرات دبلوماسية ذكية في محيطها الأوراسي، والآن بعد أن رأت موسكو مدى الفتور في العلاقات بين واشنطن وأنقرة، الحليف القديم للناتو، فقد انتهزت هذه الفرصة ووجهت دعوة للرئيس التركي عبدا لله غول من أجل مناقشة تشكيلة واسعة من القضايا المتعلقة بالتعاون السياسي والاقتصادي بين الجانبين، وبالإضافة إلى الانفتاح على تركيا، التي تُعتبر معبراً حيوياً للغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية، تعمل روسيا أيضاً على تعزيز تحالفاتها من خلال تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية مع روسيا البيضاء وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. كما وجهت موسكو صفعة قوية للإستراتيجية العسكرية الأميركية التي ترمي لتطويقها في آسيا الوسطى، عندما نجحت في إقناع قرغيزستان، بعد تقديم مساعدة مالية ضخمة لها، بالتراجع عن السماح بإقامة قاعدة عسكرية جوية أميركية في ماناس. باختصار لقد أثبتت موسكو أنها لا تزال تتمتع بنفوذ قوي ضمن منطقة أوراسيا (عساف، 2009).

ذهاب غول إلى تتارستان- وهي أكبر دول تتمتع بالاستقلال الذاتي ضمن الاتحاد الروسي حيث يتكون معظم سكانها من الأتراك التتار المسلمين، يُعدّ مؤشراً قوياً على مدى تحسن العلاقات بين أنقرة وموسكو، بعد أن كانت موسكو في السابق تعتقد أن تركيا تحاول نشر الحركة الطورانية في بلاد القوقاز وآسيا الوسطى داخل الاتحاد الروسي.

الأمر الذي يُعدّ مصدر قلق كبير بالنسبة لموسكو، وعندما قررت روسيا رفع مستوى زيارة غول من «زيارة رسمية"إلى «زيارة دولة»، فإنها أرادت من ذلك الإشارة إلى الأهمية التي تعلقها على تركيا وقد وقَّع غول ومدفيديف على إعلان مشترك أكدا من خلاله التزامهما بتعميق الصداقة المشتركة والتعاون في المجالات كافة، وشهدت العلاقات الاقتصادية التركية الروسية تطوراً كبيراً على مدى العقد الماضي، حيث وصل حجم التجارة بين البلدين إلى **32** مليار دولار خلال العام 2008، ما جعل روسيا الشريك الأول بالنسبة لتركيا، لهذا السبب كان طبيعياً أن تشكل العلاقات الاقتصادية الثنائية العنصر الأبرز ضمن جدول أعمال زيارة غول (عساف، 2009).

تطورت العلاقات الروسية التركية بشكل كبير، وتنوعت هـذه العلاقـات لتشمل المجالات جميعها، ومنها السياسية والدفاعية والاقتـصادية، وفـي مجـال الطاقة، الذي يتصف التعاون بين البلدين في هذا المجال بالنموذجي، إذ تشكل تركيا المرتبة الثانية في مشتريات الغاز الطبيعي الروسي، الأمر الذي يعزز الثقة بـين الجانبين بتطوير هذا التعاون ليطال مجالات أخرى وعدم الاقتصار على مجـالي النفط والغاز فقط، وان تركيا احد الشركاء الاقتصاديين الأساسيين لروسيا وإنهـا سبقت الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا المجال رغـم إن الأزمـة الاقتـصادية العالمية أثرت على تطوير العلاقات الاقتصادية التي تقلصت بنـسبة 40 بالمائـة خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2008 (جريدة الثورة، 2010).

غير أنه يرى أن تركيا قد حققت قفزات ضخمة طفريـة فـي سياسـاتها الداخلية والخارجية، بفضل نجاحها في إرساء الديمقراطية إلى حـد كبيـر، ممـا جعلها تدرك مصالحها الشخصية وتعمل على تحقيقها وفق إسـتراتيجية مـستقلة، تتنافس أحياناً مع سياسات واشنطن، وأنها أضحت تشعر بالانزعاج من تـدخلات الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، ولا سيما عندما تتـصادم مـصالح أنقـرة ومبادراتها مع الأهداف الأمريكية (فوللر، **2008**).

وفي ظل «الكمالية الجديدة» والعلاقات الدولية الراهنة القائمة على «تعـدد القطب» والتغييرات الحاصلة في مجال إعادة توزيع مراكز القوى عالمياً وصعود تركيا الاقتصادي والسياسي، وتحولها إلى قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة اتجهت بعـد انهيار الاتحاد السوفيتي منذ 19 سنة إلى تطوير وتدعيم علاقاتهـا بروسـيا فـي مختلف المجالات، باعتبار روسيا شريك ذو قيمة عالية ودورهـا مهـم ولاعـب أساسي في مجال التعاون الإقليمي»، وهي تشكل مع تركيا ثنائياً قادراً على «تدعيم السلام والحفاظ على الاستقرار"في المنطقة التي تضمها مع بلدان القوقاز الجنوبي المحتاجة أيضاً إلى التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة بين البلدين يُعدّ القوة المحركة للعلاقات التركية – الروسية (ماجد، 2011).

هذا التوجّه كانت صوب تركيا، حيث قام الرئيس الروسي بوتين في 2004/12/6 بزيارة أكثر من تاريخيّة إلى تركيا (التي طالما عدَّت روسيا خطراً عليها وفق النظام الدولي السابق) هي الأولى على الإطلاق لزعيم روسي حقيقي منذ أن أقامت موسكو علاقات دبلوماسية رسمية مع الدولة العثمانية في العام 1492.

وقد بدا واضحاً أنّ روسياتريد أن تظهر لواشنطن أنّ بمقدورها اجتذاب حلفاء سابقين لها ومن ضمنهم الأتراك الذين لطالما لعبوا دور الجدار الفاصل بين روسيا وحلف شمال الأطلسي على مدى نصف قرن، كما إنّ هذه الزيارة عمدت إلى تعزيز التعاون في المجالات كافة لا سيما السياسية والاقتصادية مع إمكانية تعاون من أجل بناء محطّات للطاقة النووية في تركيا، وتعتقد روسيا أن هكذا تعاون مع أهم دولة في المنطقة هي صلة الوصل بين آسيا وأوروبا من شأنه إحياء تحالف روسي إسلامي في مواجهة الغرب (أميركا) خصوصاً أنّ هكذا تحالف كان قد دعا إليه منذ القدم المتنوّر جمال الدين الأفغاني الذي كاد أن يقنع السلطان عبد الحميد به (سليمان، 2004).

وحجم التبادل التجاري بينهما كان كبيراً في عام 2008 وبلغت قيمته 38 مليون دولار، وعدد السيّاح الروس في تركيا بلغ 2.8 مليونين شخص. وتعدّ روسيا مصدراً مهماً لمصادر الطاقة الى تركيا من خلال مشروع « الخط الأزرق»، وهي تؤمن نحو 50 في المائة من حاجاتها من روسيا مما يعطي التعاون بينهما في هذا المجال طابعاً استراتيجياً مهماً.. إلى ذلك فإن قيمة المشاريع التي نفذها الملتزمون الأتراك في روسيا بلغت 30 بليون دولار، والاستثمارات التركية فيها بلغت 6 بلايين دولار، والاستثمارات الروسية في تركيا وصلت إلى 4 بلايين دولار. وسياسة البلدين قائمة على تطوير مستوى التعاون المشترك في مختلف المجالات. ولهذا الغرض أنشى «المجلس الأعلى للتعاون» الذي يسعى أيضاً في تحقيق الاستقرار الإقليمي (ماجد، 2009).

كذلك شهدت العلاقات الاقتصادية المشتركة تطوراً كبيراً بين الدولتين تجاوز عشرة أضعافه سابقا وحيث أصبحت روسيا أكبر مصدر للواردات التركية من الغاز الطبيعي والنفط الخام اعتبارا من 2006، وتصدر تركيا لها المنسوجات والآلات

والسيارات والمواد الكيميائية والبضائع والأغذية لكن يبقى الميزان التجاري يميل لصالح الروس وحسب وزير الطاقة التركي تنير يلديز فإن الدورة قد تصل الى مئة بليون دولار في السنوات الأربع المقبلة. ولكن الكساد الحالي وتدني أسعار النفط وانخفاض استيراد الغاز الطبيعي، وفرض شروط تفتيشية أشد

على البضائع التركية أسهم في انخفاض الصادرات بمقدار النصف. والشركات المعنية بقضايا الأعمار وتجارة التجزئة والزجاج والإلكترونيات انتشرت بقوة في الأسواق الروسية في إطار السعي للتحضير للألعاب الأولمبية 2014، في جزيرة سوشي (عبيد، 2010).

وإزاء مراقبة روسيا لمحاولات الغرب السيطرة على بلدان مثل مولدافيا وجورجيا وأوكرانيا، عُدَّت روسيا أنّ الغرب يريد محاصرتها من جديد وهو ما لن تسمح به، ممّا دفع بوتين إلى الإعلان عن قرب امتلاك روسيا لأنظمة أسلحة نووية جديدة غير موجودة عالمياً، وذلك لتذكير الجميع بأنّ روسيا قوّة لا يستهان بها ولا يجوز إخراج العامل النووي من المعادلة أثناء التعامل معها وجاء إعلان بوتين هذا بعد أن قدم له وزير الدفاع سيرجي إيفانوف تقريره تحت عنوان "مسائل ملحّة بخصوص تطوير القوات المسلحة الروسية (دياب، 2002).

وكان الرئيس الروسي قد اتهم العالم الغربي والولايات المتحدة "بممارسة الديكتاتورية في إدارة شؤون العالم مغلّفة بتعبيرات جميلة عن ديمقراطية مزعومة"، كما هاجم الغرب الذي يعمل على تقسيم أوكرانيا ويعاقب معارضيه بالصواريخ والقنابل كما حدث في بلغراد، واتّهم بوتين الغرب كذلك بالقيام "بمحاولات خطيرة لإعادة تصنيع حضارة متعددة الأوجه خلقها الله، وذلك من أجل جعلها حضارة معاصرة وفقاً لمبادئ عالم أحادي القطب"، وانتقد بوتين الديكتاتورية الأميركية صراحة وقد بدت هذه التصريحات وكأنّها تعود إلى مرحلة الحرب الباردة لا إلى مرحلة ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، ما يعطي انطباعاً قوياً بأنّ روسيا أصبحت جاهزة لتفعيل جميع محاولاتها السابقة لخلق "عالم متعدّد الأقطاب"في مواجهة الهيمنة الأميركية (كرماوي، 2003).

الفصل الرابع

المحددات والمرتكزات الداخلية للعلاقات الروسية-التركية

يتحدث هذا الفصل عن أهم العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقـات الروسـية التركي، من حيث الأبعاد التي تتعلـق بـالموقع الجغرافـي والنظـام الـسياسي والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالقدرات العسكرية والاقتصادية واثـر التوجهـات والأفكار الأيدلوجية الدينية على الواقع السياسي لكلا الدولتين.

1.4 العامل الجغرافي، والعامل السياسي، والعامل العسكري

أولاً: العامل الجغرافي

يعتبر العامل الجغرافي من اهم العوامل التى تساهم في تحديد اطر السياسة الخارجية، حيث تساهم عناصر العمل الجغرافي، والتي تتعلق بموقع الدولة اقليميا"ودوليا"ثم حدودها وأهمية الجوار، كما تشكل مساحة الدولة وتضاريسها جزء مهم في فاعلية العامل الجغرافي، وبالتالي التأثير القوي كمحدد ومرتكز رئيسي في منظومة العلاقات التي تبدأ الدولة برسمها ضمن توجهاتها للسياسة الخارجية، وهي بالكاد تعطي الدولة ركيزة أساسية تسمح لها بلعب دور مؤثر إقليميا"ودوليا"، حال توفر عناصر متكاملة للعامل الجغرافي ضمن أجزائه التي تم ذكرها، ولا ننكر هنا ان الجغرافيا بعناصرها تسهم بالتأثير سلبا"ام إيجابا"على النظام السياسي، إضافة للعوامل الأخرى التي تسهم كمحددات ومرتكزات هامة في العلاقات الدولية. كما ان عامل الجغرافيا بالنسبة لاي دولة يسمح لصاحب السلطة او صناع القرار لتحديد بعض سياسات الدولة، ان لم يكن معظمها وهنا تبرز أهمية هذا العامل بأنه الأكثر صمودا"أو ثباتا"كونه يتعلق بعناصر جغرافية ثابتة لا تتغير كباقي العوامل الأخرى التي ترتبط بمتغيرات متقلبة يسودها،تقلب الأنظمة السياسية والجوانب الأمنية ومنها العسكرية أيضا"المرتبط بمصالح إقليمية ودولية، كما ان العامل الأيدلوجي متغير بحكم المؤثرات المختلفة التي بدأت تغزو العالم حديثا".

وفي هذا الجانب يشكل العامل الجغرافي لروسيا وتركيا أهمية واسعة، حيث أن روسيا تربط بين قآرتي اوروبا واسيا، وتتسم بنفس الميزة مع تركيا في هذا الترابط، حيث ان مساحة روسيا الاتحادية تعد من اكبر الدول مساحة وتغطي مساحتها تسع مساحة العالم، وترتبط بحدود جغرافية مع الصين ومنغوليا وكازخستان واذربيجان وجورجيا جنوبا"، فيما بحر اليابان وبيرنغ شرقا"، وروسيا البيضاء واستونيا ولاتفيا والنرويج وفلندا غربا"، وبحر كارا وبارنتيس وشرق سيبيريا شمالا"، وكوريا الشمالية جنوب شرق أراضيها.

وهي تطل على بحر قزوين، وفيها أعمق البحيرات في العالم وتدعى (بحيرة بايكال)، وتكثر فيها الأنهار وأهمها نهر الفولغا أطول نهار أوروبا ونهر لينا وأوب، وارطيش، وتطل على بحر البلطيق والبحر الأسود، ويمتاز مناخها بالتنوع نظرا"لحجم مساحتها الواسعة، لكنها تشهد برودة الطقس شتاءا"لتصل درجة الحرارة تحت 50 تحت الصفر، وفي الصيف تقارب 30 درجة مئوية فوق الصفر.

أما تركيا فهي تمتد على مساحة جغرافية تبلغ (562،780 متر مربع) وتقع على قآرتي اوروبا وآسيا أيضا"، ويشكل الجزء الاسيوي والذي يسمى الأناضول ما نسبته 97% من أراضيها، فيما نسبة الجزء الأوروبي تشكل 3% من مساحة تركيا ويسمى هذا الجزء تراقيا، وتعتبر تركيا حلقة وصل جغرافية بين الشرق والغرب، ولديه طول حدود يبلغ 9848كم، يشكل منه 7300 كم على الشواطي، ويحدها بحر ايجه غربا"، والبحر المتوسط جنوبا"والبحر الأسود شمالا"، فيما تتقاسم دولجورجيا واليونان وايران وارمينيا واذربيجان وسوريا وبلغاريا بقية حدودها الجغرافية. وفيها من الجبال الشاهقة الارتفاع، كجبال أرارت (5137)م، واولودورك (4135)م، وانهار الفرات وساكاريا وكيزبليرماك، ولديها (7) بحيرات ومثلها من الجزر الواقعة على بحر ايجة والمتوسط.

وعليه يتبين للباحث أن الموقع الجغرافي المتميز لتركيا، والذي يتغنى بـــه المراقبون رغم أنه يشكل رافعة لتركيا ما يجعل لها مكانة جيوستراتيجية، بيد أنـــه في الوقت ذاته فرض عليها قيوداً. والأهم من كل ذلك، هو بزوغ الروح الروسية

من جديد، وعودتها كقوة دولية ذات نفوذ، ما يُعرّض سياسة تركيا الخارجية تجاه أسيا الوسطى والقوقاز للعرقلة والتحدي الروسي، وهذا يذكر الأتراك حقبة الخطر السوفيتي، ويحول دون تفرد سياسة تركيا تجاه دائرة أسيا الوسطى والقوقاز. فروسيا قادرة على كبح التوسع التركي في حال امتلكت إيديولوجيا توسعية أو إذا تعاطت بمنظور إيديولوجي إسلامي أو قومي، أو عرضت مصالح روسيا لتحدي ما.

لذلك فإن تحقيق مصالح تركيا وتلبية احتياجاتها من الطاقة قد تتعرض لتحديات، وبخاصة أن تركيا إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز، وهي لا تملك إلا القليل من الوسائل الخاصة اللازمة لتحقيق مصالحها تجاه أسيا الوسطى وبحر قزوين؛ فنجاح سياستها هنا يتوقف في المقام الأول على الدعم السياسي من قبل واشنطن، وعدم استفزاز السياسة الروسية، والحفاظ على سياسة متوازنة، يفرض هذا النمط المعقد والمتشابك من علاقات الطاقة عملية موازنة بالغة الدقة من جانب تركيا، وأن لا تأخذ صفة الثنائية، بل صفة التعددية على الأنماط السياسية والاقتصادية في تفاعلاتها مع الدول ذات الصلة بعلاقات الطاقة، ومتسقة مع المصالح السياسية والاقتصادية لحلفائها الأمريكيين، والأوروبيين، وهذا يتطلب القدرة على الالتزام بمبادئ "الموازنة"و"المسالك المتعددة".

وهكذا نفهم كيف اجترح اوغلو مقاربته تحت تأثير الدور الحاسم للجغرافيا السياسية، فتركيا في موقع جيوبوليتكي غير مريح، ومثقل بالتناقضات؛ وتحت ضغط جيرانها، لذا تتعدد اتجاهاتها، وعليه، يتضح أن الجوار الإقليمي يلعب دوراً بالغاً تجاه آمال الأتراك التنموية، مما يتطلب الانفتاح السياسي والاقتصادي على هذا الجوار الضاغط، الذي يمثل مجالاً حيوياً لنمو علاقاتها الاقتصادية، وبخاصة تجاه المنطقة العربية وإيران وأسيا الوسطى (ناصر قنديل، 2007).

من هنا يتبين مدى صعوبة وضع الأتراك الجغرافي، فتركيا واقعة بين سِندان أسيا الوسطى ومطرقة الشرق الأوسط، والرغبة في الاندماج بالغرب، مما يخلق شعوراً بوجود قدر كبير من المخاطر لديها يفاقم الإحساس العام بالضيق وعدم الاطمئنان، يدفعها إلى الاستمرار بالروابط الدفاعية مع واشنطن وحلفائها

الغربيين من خلال حلف الناتو؛ لأنه كلما تعرضت تركيا لتحديات أمنية زاد من ارتباطها بواشنطن والاستمرار في التحالف الغربي، والعكس صحيح.

وبالتالي فإن العلاقات التركية- الأمريكية "كانت تتوسع كلما وجد الطرفان ضرورة لتوسع مفهوم الأمن ليشمل قضايا السياسة والاقتصاد والثقافة". فأسيا الوسطى والشرق الأوسط يُشكلان مناطق جيوسياسية، لا يسمح عمالقة القوة بالعبث بها، يدرك الأتراك أن معالجة المشكلات الاقتصادية تتطلب مساعدة الدول الكبرى، وبخاصة أمريكا ومن خلال المؤسسات المالية الدولية (البطنيجي، 2010).

وبخصوص الدائرة الجغرافية الأخرى والمهمة لتركيا، أي الشرق الأوسط فالأخير يتميز بالاستقرار، ويعد منطقة مهمة استراتيجيا واقتصاديا، وجاذبة للدول الكبرى التي ترتبط مصالحها الحيوية بهذه المنطقة وتتعدد مصالحها والدور التركي هنا مرتبط بعدم استفزاز مصالح هذه الدول، فمن الملاحظ مثلا أن تركيا تؤكد في كل تحركاتها على أن دورها لن يكون على حساب أحد، بمعنى أن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، وتكالب مصالح الدول الكبرى على المنطقة فضلا عن وجود إسرائيل القلعة الغربية واللاعب الرئيس.

كل ذلك يُكبِّل من حرية الحركة التركية، ويكبح من الذهاب بعيداً عن سياسة الدول الكبرى وبالتحديد واشنطن، فمن الملاحظ مثلاً أن تركيا ظلت حريصة على ألا تمس تداعيات أزمة أسطول الحرية جوهر العلاقات الإسرائيلية –التركية، فضلا عن الاحتلال الأمريكي للعراق الذي دفع الأتراك بالاهتمام بالشأن العراق لما يتصل ذلك بوضع الأكراد، وأزمة الملف النووي الإيراني، وهكذا يتبين لنا كيف لعبت الجغرافيا السياسية لتركيا دوراً في المبادئ التي يسير عليها أوغلوا في تسيير دفة السياسة الخارجية لبلاده (البطنيجي ،2010)

لقد واجهت هذا الزعيم الروسي تحديات جديدة، وكانت ردة فعله تجاهها مشابهة لكل ردود الفعل التقليدية التي اتخذها الحكام الروس والسوفيت من قبله.

لقد بدأ السير على طريق المركزية، محكماً قبضته على اللاعبين السياسيين المستقلين والحريات السياسية ولا يخفى على أي مراقب للتطورات

الأخيرة في روسيا أن تجسده للسلطة في شخصه كان السبب الرئيس وراء الفساد المستوطن، وبروز المجموعات المتنفذة ذات المصالح الخاصة التي وقفت حائلاً دون تحقيق المزيد من الإصلاحات، وفشل عملية رسم السياسات العامة، وافتقار كبار المسئولين للمعلومات المتعلقة بالوضع الحقيقي للمجتمع. بكلمات أخرى، باختياره ذلك الشكل المفرط من المركزية، دفع بوتين روسيا أكثر فأكثر نحو الوقوع في المصيدة (شيفتسوفا، 2006).

ثانياً: النظام السياسي

يعرف النظام السياسي بأنه "مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (دايفيد ايستون).

والتي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي (جابرييل الموند)، أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم (روبرت دولُ)، أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية. وهذا يعني أن النظام السياسي قد يشمل الدولة ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة، وإما تتعدى حدود الدولة كظاهرة الإرهاب الدولة أو العنف متعدي القوميات أو حركات التحرر الوطني أو التداعيات السياسية للعولمة.

وضمن هذه المعايير العامة فإن النظام السياسي في روسيا وتركيا شكل أهمية سياسية في تفعيل السياسة الخارجية لكلاهما، وقد شكل هذا المحور بالنسبة لتركيا أهمية سياسية، حيث تتكون نخبة الدولة التركية أساساً من مؤسسة بيروقراطية محترفة تمثل مبادئ كمالية حريصة في السياسة الخارجية وهمها الأول هو الحفاظ على الوحدة الوطنية والعلمانية، أما نخبة الحكومة فهي ليست متأهبة كنخبة الدولة وتعكس مواقف مختلفة لهويات متعددة في مجالات الأيديولوجية والسياسة وفى البعد الاجتماعي السياسي والإقليمي والثقافي والديني،

وهى مرتبطة بشدة بمفاهيم محددة تتعلق بتاريخ البلاد وأهميتها الجغرافية ودورها الدولي، والأخطار التي تتهدد أمنها (أراس، 2011: ب).

وقد بينت إزدواجية المعايير العامة وتعددها تفسيرات مختلفة لمفهوم الأمن وصنع السياسة الخارجية وتحويل هذا المفهوم إلى أجندة سياسية للنخبة التي تصل للحكم عن طريق الانتخابات من ناحية، وبين محددات المصالح القومية من جانب الدولة من ناحية أخرى، هذه الازدواجية طبعت بطابعها تصرفات السياسة الخارجية التركية على الدوام. أما منذ وصول حزب "العدالة والتنمية"إلى الحكم بأغلبية لها وزنها في انتخابات عام 2002، فإن ما تغير هو أن قوة تلك الازدواجية قد عبرت عن نفسها بطريقة أكثر شدة.

إن ما تشهده تركيا اليوم هو شديد الاتصال بهذه الازدواجية ذات الطابع المستمر في السياسة التركية، وفى هذا السياق فإنه يمكن ملاحظة أن المحركات الداخلية في صنع السياسة الخارجية لتركيا لم يطرأ عليها تغيير كبير، فهي لا تزال تعبر بشكل ما عن الاستمرارية بنفس المعطيات السياسية والمؤسسية للموقع الجغرافي بين الغرب والشرق والشد والجذب في السلطة بين عناصر وضع السياسة الخارجية – الدولة والنخبة الحاكمة-؛ والتي قد تتباين أو تتماثل مفاهيمها عن الجغرافيا والتاريخ والهوية القومية. وحدوث التغيير أو عدم حدوثه في السياسة الخارجية ما هو إلا نتاج للتفاعل والتوازن بين هذين العنصرين في إعادة تشكيل مبادئ وأسس السياسة الخارجية (عساف،2009).

وبانتخابات عام 2002 التي منحت حزب "العدالة والتنمية"تأييداً كاسحاً من جموع الشعب التركي للقيام بعملية تغيير سياسي في البلاد داخلياً وخارجياً، فقد بدأ ذلك التوازن في الميل لصالح النخبة الحاكمة التي تتبنى أولويات واتجاهات سياسية متباينة، إن الطبيعة الازدواجية أضحت أشد قوة بانتقال السلطة بعيداً عن مؤسسة الدولة الكمالية التقليدية وذلك بإرادة شعبية، وفى مجال صناعة السياسة الخارجية فإن نتائج الانتخابات تمخضت عن إفساح مجال أكثر أتساعا للعمل السياسي أمام النخبة الحاكمة المعارضة للمؤسسة التقليدية للدولة برفعها إلى مرتبة

اتخاذ القرارات حسب اختيارات تقوم هي بتحديدها، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك إضفاء للديمقراطية على كيان السياسة الخارجية التركية (أرأس ، 2011 :أ).

تحاول هذه الدراسة تعرف لبعض الجوانب المؤثرة في رسم الدوافع الداخلية لسياسة تركيا الخارجية إلقاء بعض الضوء على المحركات الداخلية خلف ما يطلق عليه الكثير من الدارسين في مجال العلاقات الدولية "التغيير في سياسة تركيا الخارجية"تحت حكم حزب "العدالة والتنمية"، وبالرغم من الضجيج المصاحب للقول بحدوث تغيير في السياسة الخارجية التركية في كل من الإعلام والكتابات المتخصصة إلا أن هذه الكتابات في محاولاتها لإثبات صحة وجهة نظرها تتناول الموضوع بطريقة نوعية، فهي تمطرنا بوابل من التحليلات السطحية للسياسة الخارجية التركية والتي لا ترقى إلى مفهوم شامل وعميق من تحليل هذه السياسة من عرض حقيقة ما يجرى في الداخل وهى لهذا تخلق جوا من اللبس في أذهان القراء.

وتهدف هذه الدراسة بحث في مسألة وضع السياسة التركية منذ وصول حزب "العدالة والتنمية"إلى السلطة؛ وذلك من خلال نظرة نقدية تحليلية بمقارنة فترة حكم حزب "العدالة والتنمية"بالفترات السابقة في مجال وضع السياسة الخارجية بغرض الكشف عن مواطن استمرارية وعدم استمرارية هذه الحقبة مع السياسة الخارجية التقليدية الحريصة المبنية على أساس من الحفاظ على الوضع القائم والتي تم إتباعها منذ تأسيس الجمهورية (أرأس ، 2011: أ).

وعلى الرغم من أن الدراسة ترى أن المركبات الداخلية الأساسية في وضع السياسة الخارجية لتركيا، كالمعطيات الجغرافية والتجربة التاريخية والخلفية الفكرية واللاعبين على حلبة تشكيل السياسة الخارجية لتركيا – كل تلك العناصر ظلت ثابتة إلا أن السياسة التركية في العقد الأخير قد شهدت الكثير من التطورات الداخلية التي أخلت بالتوازن الذي كان قائما بين تلك المركبات، مما ساعد على تكوين سياسة خارجية مختلفة في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"وقد يكون شرح هذه التطورات بطريقة شاملة ومنتظمة أقدر على بيان الأبعاد الداخلية للاستمرارية أو عدم الاستمرارية في السياسة الخارجية التركية.

تعرض المسرح السياسي التركي خلال العقد الماضي إلى موجة من نزع المفهوم الأمني بحيث تراجع ما كان أعلى الأمور ترتيباً على سلم الأولويات في السياسة الداخلية والخارجية التركية – أي الأمن– إلى مرتبة أقل أهمية على جدول أعمال صناع السياسة الأتراك. وتتمثل عوامل نزع المفهوم الأمني في تركيا في عاملين: فنزع المفهوم الأمني في السياسة الداخلية قد وسع من مجال الممارسة السياسية بالطريقة الطبيعية عن طريق اللاعبين المدنيين، بينما أدى عدم الاستقرار في السياسة الخارجية إلى إصباغ طابع من السلمية على الأيديولوجي وعلى المخاوف بشأن الانقسامات العرقية التي تشكل هاجساً للسياسة الخارجية التركية مما أنتج اعتدالاً وتحضراً في تلك السياسة (أرأس ، 2011: أ).

وفي الواقع إن سماح أو مساعدة روسيا إلى جميع الجمهوريات السوفيتية السابقة في الانضمام إلى حلف الناتو أملاً في مشاركة الصياغة الأمنية الأوروبية لم يعط نتائجه المبتغاة، وبدلاً من محو الخط الفاصل بين الغرب والشرق بمفهومه السابق تكرس هذا الانقسام لمصلحة أوروبا وبدا وكأن الأمر جاء على حساب روسيا، فلا الدول المنضمة إلى الناتو لبت طموحات روسيا، ولا الولايات المتحدة الأمريكية أعطت المجال إلى روسيا لمشاركة أمنية وفقا للتصور الروسي، وكل ما أتاحت لها هو المشاركة من خلال الدخول في حلف الناتو الأمر الذي رفضته روسيا ووافقت عليه بعد 27 أيار 1997، أما العنصر الثالث الذي ظهر في تلك المرحلة وهو إظهار الخلفية العرقية السلافية لروسيا من خلال الدعم الذي قدمته سياسياً وعسكرياً لعناصر أزمة القوميات الناشئة في أوروبا لا سيما في الأزمة اليوغسلافية وما تبعها من أزمات متفرعة، الأمر الذي عنى بالنسبة للروس إعادة بلدهم إلى مصاف الدول ذات الشأن في المسرح الدولي باختصار شديد.

إن ابرز معالم تلك المرحلة تمثلت بالاهتمام بالشأن الاقتصادي الروسي وانعكاساته على السياسة الخارجية الروسية وعلاقاتها الخارجية، وكذلك الاهتمام بالشأن الأوروبي ومشاكله الناشئة، إضافة إلى الاستيقاظ العرقي الدفين منذ إنشاء الاتحاد السوفيتي السابق، من دون نسيان ابتعاد روسيا عن مسرح الشرق الأوسط

الخزان الأساس للسياسات الدولية الفاعلة، دون إغفال حل حلف وارسو في تلك المرحلة وتحديداً في العام 1992 (جري، 2005).

إما الجانب الروسي فقد لعبت نتائج الانتخابات النيابية الروسية التي جرت عام 1996 دوراً بارزاً في إظهار تيارين أساسيين في الحياة السياسية الروسية وهما الحزب الشيوعي الجديد بزعامة زيوغانوف والحزب القومي المتطرف بزعامة جيرونفسكي، اللذان لعبا دورا أساسيا في إيقاظ روسيا من السبات العميق الذي رزحت تحته طوال السنوات الخمسة السابقة. وانطلاقا من هذه الوقائع الجديدة تمت صياغة أولويات جديدة في السياسة الخارجية الروسية على يد يفغيني بريماكوف الشيوعي السابق ذات الصيت الذائع في التيار المحافظ والمنفتح في آن معا على المتغيرات الحاصلة، إما ابرز هذه الأولويات تمثلت في تراجع الاهتمام بالوضع الاقتصادي والتحول نحو أوروبا، إلى سياسة المواجهة الخجولة مع الولايات المتحدة في بعض المواقع وسياسة التحدي في بعضها الآخر، فعلى سبيل المثال لا الحصر أخذت روسيا منحاً مغايراً للتعامل مع العراق في العام 2000 كما شهدت انفتاحا ملحوظا على القضايا الدولية المهمة (جري، 2005).

أما بالنسبة للإصلاحات الجديدة التي جاء بهاء الرئيس الروسي بوتين والتي تعتبر من الايجابيات لأثر المتغيرات الداخلية للنظام السياسي الروسي أعلن بوتين بأنه يملك في جعبته برنامجاً لروسيا: يشتمل تحديثاً في السلطة، وشراكة مع الغرب في الحقيقة، إن الإنجاز المذهل الذي حققته إدارته بخصوص التعزيز الاقتصادي الإجمالي وعلاقاته الودية مع القوى الغربية أكد بأنه كان يسير في الطريق السليم، وبأنه وجد أخيراً ما كانت روسيا بحاجة إليه. لكن تباطؤ الإصلاحات الاقتصادية في العام 2003-2004، والمشاكل الاجتماعية المتفاقمة، واستمرار الحرب في الشيشان، وخطر امتدادها إلى جمهوريات قوقازية شمالية أخرى، وأخيراً الازدياد المأساوي للأعمال الإرهابية في روسيا، كل ذلك وضع القيادة الروسية تحت الاختبار وفشلت فيه (. شيفتسوفا، 2006).

ثالثا: العامل العسكري

أما على المستوى العسكري فقد أعادت روسيا عام 2009 النشاط لطلعاتها الجوية في منطقة القطب الشمالي المحاذية للأسكا، وتضمنت الطلعات قاذفات إستراتيجية محملة بقنابل نووية وترافق ذلك مع عودة نشاط الغواصات الروسية في الأطلسي قبالة الشواطئ الأمريكية، فضلا عن المناورات العسكرية المشتركة مع فنزويلا، هذه التغيرات لا بد إن تعكس عقيدة عسكرية جديدة لدى القيادة الروسية، ولعل ابرز ما فيها هو استعادة فكرة التوازن الاستراتيجي والقدرة على المبادرة بتوجيه الضربة النووية الأولى، وقد أسهم التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية الناجم عن توسعة حلف الناتو ورغبة أميركا بنشر درعها الصاروخي في تشيكيا وبولندا، الى جانب شخصية الرئيس السابق بوتين رئيس الوزراء حاليا، في بلورة عقيدة عسكرية روسية جديدة، تترافق بحسب اعتقادي مع رؤية سياسية وجيوبوليتكية لا تقل خطورة عن الرؤية الأمريكية التي تهدف لمحاصرة روسيا والصين، حيث تمكنت روسيا من تسليح إيران وتحويلها إلى مأزق أمريكي كما تمكنت مؤخرا من التقارب مع تركيا وتوقيع اتفاقات مهمة معها، فروسيا تتمدد جيوبوليتكيا بطريقة غير مباشرة وتمعن في محاصرة أميركا من خلال خلق بؤر ومراكز قادرة على تشتيت الجهود الأمريكية وزيادة كلفتها .

في عام 2010، وهو العام الذي أعلن فيه عن عقيدة عسكرية جديدة تهدف إلى إعادة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وفي نهاية هذا التحليل فان القارئ قد يتبادر إلى ذهنه تداعيات هذا التحول في العقيدة العسكرية الروسية على الإدارة الأمريكية وحربها على الإرهاب، فهل ستتحول الحرب على الإرهاب بوحي من هذه التغيرات إلى حصان طروادة الذي تسعى من خلاله أميركا إلى توسيع نفوذها وتسويغ نشاطها العسكري والتوسعي لمواجهة التمدد الروسي والصيني الاقتصادي والسياسي في المنطقة، أم إن حربها على الإرهاب ستتحول إلى فرص تستغل من قبل الصين وروسيا، فمن المتوقع إن يوجد الإرهاب حيث توجد أميركا فالحرب حربها، والابتعاد عن أميركا يعني الابتعاد عن الخطر،

وروسيا والصين على استعداد لملء الفراغ الناجم عن ذلك المرض المسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب .

لقد واجهت روسيا وريثة الإتحاد السوفيتي السابق، مأزقاً استراتيجياً مسّ دورها الدولي والإقليمي وفرض تحدّيات جمّة على أمنها المباشر، ولا سيما في ضوء التطوّرات العسكرية التي أخذت تحيط بها من كل جانب، وهي تطورات تجسّد حالة اندفاع أميركي عسكري غير مسبوقة، لا من حيث الأهداف ولا من حيث الآليات، ولا من حيث مواقع الوجود العسكري نفسه، وهي المواقع التي تشمل جمهوريات وسط آسيا والقوقاز.

و بدا العجز الروسي مجسّداً في غياب البدائل وقلّة الموارد وضعف الدولة الروسية مقارنة بالحالة الأميركية. و كان عليها طيلة هذه الفترة مراعاة التحوّلات الجيوسياسية الإقليميّة والدولية، وأن تتجنّب قدر الإمكان أيّ مواجهات خارجيّة تعيق وقوفها على قدميها و ترسّخ سلطتها المركزيّة التي ستؤمّن لها في ما بعد قوّة سياسية واقتصاديّة مهمّة، فكانت السياسة الخارجيّة الروسيّة وخصوصاً في عهد يلتسين متوافقة تماماً مع المطالب الأميركية والدوليّة.

وبدأت المرحلة الجديدة من التعاون العسكري في عام **1992**. فقد توصلت حينذاك بالذات أنقرة وموسكو إلى اتفاق على توريد الأسلحة والعتاد الحربي إلى الجانب التركي بقيمة تصل إلى **100** مليون دولار، وعلى سبيل المثال زودت وحدات الحدود ووحدات الكوماندوس بالناقلات الروسية المدرعة من طراز "بي تي إر ــ **80**"والحوا مات المتعددة الأغراض "مي ــ **8** إم تي شي"و "مي ــ **17**"التي نالت تقديراً عالياً من جانب الخبراء الأتراك .

وعلاوة على ذلك تزودت قوى الشرطة والوحدات الخاصة بمختلف أنواع رشاشات "كلاشنيكوف"ومدافع "كلاشنيكوف"الرشاشة وبنادق القناصة "دراغونوف "وقاذف**"** أر بي جي - **7**"المضادة للدبابات. وتزودت وحدات المدفعية بالأنظمة الصاروخية "تي إر ــ **107**"و"تي إر - **122**"و"تي - **122**"و"أس تي إر - **122**"والتي تعتبر ذخيرتها الأساسية القذيفة الصاروخية من عيار **122** مم لراجمات الصواريخ الروسية "غراد" المعروفة في العالم بأسره .

وقعت روسيا وتركيا في أبريل (نيسان) عام **1994** اتفاقية حكومية حول التعاون العسكري التقني والتعاون في مجال الصناعة الدفاعية. وكانت تلك أول اتفاقية من نوعها عقدت بين موسكو وعاصمة دولة عضو في حلف الناتو .

يعود لأنقرة ثاني جيش في الناتو من حيث عدد أفراده. وتتراوح قيمة المبيعات السنوية في سوق الأسلحة التركي ما بين **3** و **5** مليارات دولار. وبنص برنامج تحديث القوات المسلحة التركية الذي أقر في عام **1997** على تخصيص **27** مليار دولار على هذه الأغراض حتى عام **2007**، وثمة لدى روسيا ما تعرضه بجزء مهم من هذا المبلغ. وسيكون ذلك سلاحاً وعتاداً لا يقل بل حتى يزيد فعالية عما تقترحه على تركيا بلدان الناتو وبالأحرى تفرضه عليها الولايات المتحدة .

وتعتقد موسكو بأن كل المسوغات متوفرة لتأكيد ذلك، فقبل بضع سنوات وبالتحديد في عام **1997** أعلنت أنقرة مناقصة لشراء حوامة استطلاعية قاصفة، وكان من المفترض شراء **145** طائرة بقيمة تتراوح ما بين مليار ونصف المليار دولار وملياربن، وكانت من أهم شروط المناقصة مساهمة الشركات الأجنبية في تجميع المروحية وإنتاجها في المؤسسات التركية وعرضت روسيا على تركيا مروحيتها الشهيرة "كا ــ **50**"المعروفة باسم "القرش الأسود"التي حصلت بعد تحديثها من جانب الشركة الروسية الإسرائيلية وتركيب التقنية الجديدة عليها بما فيها أجهزة الرؤية الليلية على تسمية **"**إردوغان"("الصقر")، ووافقت شركة "كاموف"على إنتاج المروحية المرخص في المؤسسات التركية، وعلاوة على ذلك منحت الحق في توريدها إلى بلدان أخرى ولم تفرض أية قيود على استخدامها الكفاحي، وحتى السعر الذي أقدم عليه الروس كان متدنياً جداً .

لكن الولايات المتحدة تدخلت، ومارست ضغطا لا مثيل له على أنقرة شركة "بيل تكتسون"التي عرضت مروحيتها "آ إن ــ **1** زد"(سوبر كوبرا) غير الجديدة على الإطلاق والتي تتخلف عن "إردوغان"من حيث كثير من المواصفات وحتى أن الرئيس بوش شارك في هذا الضغط. وتغلبت "كاموف"على "سوبر كوبرا"من حيث جميع التحليقات الاستعراضية تقريباً واختبارات المقارنة، وفي ديسمبر

(كانون الأول) عام **2003** اتخذ النائب الأول لوزير الدفاع التركي قراراً بتوقيع العقد مع روسيا، لكنه سرح بعد شهر ونصف الشهر، وجمدت نتائج المناقصة في الرابع عشر من مايو(أيار) عام **2004** .

وأعلنت الآن مجدداً مناقصة لشراء الحوامات. فهـل تحظـى "إردوغـان" بفرص فيه؟ لعل هذا ما سيتبين بعد زيارة الرئيس التركي لموسـكو، وتعـرض روسيا على تركيا في الحقيقة لا الحوا مات فحسب. وثمة بين ما تعرضه للإنتاج المرخص والتجميع في مؤسسات المجمع الحربي الصناعي التركي الدبابات ("تي ــ **80** أو"أو "تي ــ **90**"المكيفة وفق مواصفات الناتو والتي يبلغ عيار مـدفعها **120**مم) والناقلات المدرعة "بي تي إر ــ**80**"أو "بي تي إر ــ **90**"والمصفحات **"**تيغر"(النمر) وتوريد أنظمة الصواريخ المضادة للدبابات مـن المـدى القريـب والمتوسط والتي تخرق الدروع مهما كان سمكها والكثير غيـر ذلـك التعـاون العسكري بين روسيا وتركيا **2006**.

ولا يثير مشاكل كبيرة للصناعة الدفاعية الروسية واقع أن تركيا عضو في الناتو ويحتاج عتادها العسكري إلى العيارات المرعية في الحلـف، فهـي تنـتج رشاشات "كلاشنيكوف"من طراز "آ كاــ **101**"و "آ كا ــ **102**"والمدافع الرشاشة "بيتشينيغ"التي تستخدم فيها الخراطيش الأطلسية من عيار**56** ر**5** مـم والمـدافع الذاتية الحركة "أم ستا ــ أس"ذات العيار الأطلسي **155** مم وغيـر ذلـك مـن الأسلحة المعتمدة على الموصفات الأطلسية، وعلى سبيل المثال فإن أنظمة الدفاع الجوي لجارة تركيا والعضو النشيط في الناتو اليونان قائمة كلها عمليا على أنظمة الصواريخ الروسية المضادة للطائرات بما فيها "أس ــ **300**"وتنـسجم انـسجاما تاما مع المواصفات المرعية في حلف شمال الأطلسي .

أما القدرة على الصمود للضغط من جانب أقوى الشركات الغربية التـي لا تتورع عن شيء من أجل الحصول على عقود مربحة لها وتوفر الأموال والإرادة الحكومية فإنهما شيء آخر .

2.4 العامل الايديولوجي والاقتصادي والأمني

رابعا: العامل الأيدلوجي:

وفي هذا المجال يشار الى هذا العامل على أنه وسيلة لتفسير شامل من خلال نقل وتطبيق الأفكار المعينة على كافة المجالات، كما عرفه "ارنديت H.arnidt، وسياسياً استخدمه علماء السياسة للدلالة على مجموعة من المفاهيم السياسية تحديدا"لمعالجة الكثير من التساؤلات التي ترد حول نظام الحكم أو الاختيار أو الميادين التي تمارس في النظام السياسي، ولا شك أن الايدولوجيا تؤثر بشكل واضح على مجموعة القيم للحياة الأساسية، وهي وسيلة لحماية النظم الاجتماعية او هدمها.

أما على مستوى توظيف الايدولوجيا في العلاقات الروسية التركية، فقد ساهمت كعامل مهم مع الجغرافيا منذ الثورة الشيوعية في تغطية تلك الفوارق، بل طمسها. ففي العهد القيصري كان ثمة اعتراف ضمني وتحسس عالمي بأن تلك البلدان الآسيوية تحتلها روسيا. أما عندما جاء لينين عام 1917 وكان "سوق"المستعمرات في ذلك الوقت رائجاً لدى مختلف الدول الأوربية وروسيا منها، فإنه في ظل الايدولوجيا الشيوعية والإخاء ألأممي أوجد مبرراً "أخلاقياً"لاستمرار سيطرة روسيا على تلك المستعمرات وضمن مواجهتها لقوى الاستعمار الذي عدَّه لينين للمفارقة العجيبة "أعلى مراحل الرأسمالية"!؟(الأنصاري، 2011)

وليس مصادفةً أن روسيا تخلت عن الايدولوجيا الشيوعية في اللحظة التاريخية ذاتها التي تركت فيها تلك المستعمرات الآسيوية ومناطق النفوذ في شرق أوروبا التي هيمنت عليها كجزء من "مكاسبها"في معارك الحرب العالمية الثانية ذلك أن "المبرر الوظيفي"لتلك الايدولوجيا قد تلاشى تاريخياً، ولم تعد روسيا تستفيد منه شيئاً حيث رأت أن من مصلحتها القومية انتهاج الرأسمالية وإتباع اقتصاد السوق. وكان الأمر في بدايته أقرب ما يكون إلى الرأسمالية التقليدية البدائية التي تخطاها العصر. إذن فما شاع في الأوساط العالمية بأنه "انهيار الاتحاد

السوفيتي"هو في واقع الأمر قرار روسي قومي طوعي بتفكيك الرابطة السوفيتية الأيدلوجية وتحرر روسيا الجديدة منها "!؟(الأنصاري، 2011).

لقد تخلت روسيا عن "مستعمراتها"المكلفة لها في شرق أوروبا ووسط آسيا، لكنها لم تتخل بطبيعة الحال عن مكانتها وكرامتها ولابد من مراعاة ذلك إذا أريد لها أن تثبت كقوة بنّاءة في المجتمع الدولي. وقد قررت روسيا أن تصبح كذلك وعلى الجميع مساعدتها في ذلك، حيث غطت أصداء الحرب على قرار حكومتها بتحويل موسكو إلى مركز مالي عالمي ضمن "أولويات"اقتصادية أخرى تختصر حقيقة التوجّه الروسي، وإذا كانت موسكو قد رحبت بالرئيس الأميركي المنتخب وتطلعت إلى فتح صفحة جديدة من "العلاقات الطيبة"مع الولايات المتحدة، فإنها فضلت أن يأتي ذلك من موقع قوة بإعلان نصب صواريخ مضادة للدرع الصاروخية الأميركية في أوربا في اليوم ذاته، إنه (غصن الزيتون بيد والبندقية باليد الأخرى)، والأرجح إن ذلك ما سينطوي عليه النهج الروسي الجديد في التعامل الدولي، خاصة مع القوى العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية "!؟(الأنصاري، 2011).

وأثناء الحرب الباردة كان الانقسام الأيديولوجي يشكل قناعاً يخفى مشاكل الهوية، وأصبحت محاربة الشيوعية لها الأولوية على أهداف الأمن القومي وفى حقبة الحرب الباردة تحول القبول الغير مشروط بالحلفاء رغم كل إخفاقاتهم إلى القاعدة التي تطبق حفاظاً على التضامن في مواجهة المعسكر المناوئ) (شيفتسوفا، 2006).

وفى مثل هذه الظروف فإن التحالف يعنى أن بعض المشاكل من نوعية الهوية العرقية وحقوق الإنسان والديمقراطية لا تستحق سوى اهتمامٍ ثانويٍ. ولهذا فقد تحاشى الحلفاء الاقتراب من هذه الأمور إلا أن مشاكل الهوية عادت إلى الظهور من جديد في صور قومية ودولية خلال التسعينات، وعلى وجه التحديد فإن المسألة الكردية ساهمت في إجهاض كل جهود إدخال الديمقراطية فى هذه الحقبة، وبحلول عام 1997 كان كل من الانفصال الكردي والإسلام الرجعى عاملين من العوامل الداخلة في وثيقة سياسة الأمن القومي كعوامل خطر محقق.

وأعلن مكتب رئيس الأركان وقتها "أن الأخطار الداخلية على السيادة الإقليمية للبلاد وعلى المبادئ المؤسسة للجمهورية أصبحت أشد وطأة من الأخطار الخارجية".

وقد شهدت تركيا خلال التسعينات ظهور الهويات الجديدة القائمة على العرق أو التعدد الثقافي، حيث شكل الإسلاميون والأكراد أكبر قطاعين نشطين في هذا المجال الثقافي. حاولت الدولة التركية أن تماطل أو تقاوم المطالب المتصاعدة لمزيد من المشاركة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أما من وجهة نظر النخبة الحاكمة فان "إنتاج الفوارق وصنع التميز الذي يمكن أن يقوم بتحويل الأيديولوجية الرسمية للدولة تشكل في ذاتها عدواً للدولة من الداخل"، كان صبغ الأمور السياسية بالطابع الأمني له آثار ذات دلالة على السياسة التركية الخارجية، "فالنظر للأمور بمنظور أمنى بطريقة مبالغ فيها يصل بالأمور إلى منتهاها في الأزمات الأمنية مع دول الجوار التي لا تشارك تركيا مشروعها الأيديولوجي"، وقد كان هذا بالضبط هو حال العلاقات مع كل من سوريا وإيران، فلسنوات طويلة كانت مشاكل تركيا الداخلية مع الانفصاليين الأكراد تنعكس على علاقاتها بسوريا وبالمثل فإن إعلان أن الإسلام الرجعى هو من الأخطار التي تهدد الأمن القومي التركي جاء متزامنا مع أزمة دبلوماسية كبيرة مع إيران في فبراير عام 1997 (كرامر، 2001).

خامسا: العامل الاقتصادي:

لقد اصبحت الاوضاع الاقتصادية ومجالتها المختلفة تأخذ طابع الاهمية في ميادين العلاقات الدولية، بعد تجاوزها عوامل اخرى مثل العسكرية، ولايمكن الفصل بين جانب الاقتصاد والامن تحديدا"لارتباطهما بأهمية مشتركة كأحد عناصر مقومات الدولة او المحددات الرئيسية في العلاقات،وفي ظل التطورات الدولية والاقليمية شهدت الساحة الدولية الاقتصادية بعد الثمانينات من القرن الماضي تقلبات مهمة وفاعلة لتشكل ثورة جديدة في شؤون الاقتصاد العالمي، خاصة بعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتوسعها عالميا"، وتنامي التجارة الدولية، ولذلك كان لابد لاي دولة تريد لنفسها التطور والتوازن والوجود على

المستوى الاقليمي او الدولي، او حتى السعي لاستقرار الدولة نفسها وحماية مصالحها ان تدخل معترك الاحداث الاقتصادية وتتأثر بعولمة الاقتصاد العالمي وتبادل المصالح الاقتصادية لخدمة سياستها الداخلية بداية وتحقيق اهداف اساسية في سياستها الخارجية ايضا"، ولم تكن روسيا الاتحادية وتركيا بمنأى عن هذا التطور والتعاون سواء دوليا"او اقليميا"لكن الدولتين وفي اطارل علاقاتهما المتبادلة، شهدت فيهما العلاقات الاقتصادية تطورا"ملموسا"وتعاون استثمر في بناء منظومة التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية.

وطرح الرئيس التركي مهمة زيادة حجم التبادل التجاري مع روسيا إلى ما يعادل 25 مليار دولار سنوياً، وهو ما يزيد على 17 ضعفا لحجم التبادل التجاري بين البلدين عام 1991، إذ كان يقدر فقط بنحو 1.5 مليار دولار، ومن الواضح أن الهدف هو توسيع تشكيلة التبادل التجـــاري. فاســتناداً إلـــى معطيـــات الأجهـــزة الإحصائية الروسية فإن حجم التبادل التجاري للعام 2005 بلغ نحو 12.6 مليـــار دولار، و15.3 مليار دولار حسب المعطيات التركية، بينما بلغ معدل النمو السنوي 45.4 في المائة. في حين إن معدل النمو بلغ ما يقرب من 30 في المائـــة خـــلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، تقرير أعلامي (2006) تحتــل موســكو الشريك التجاري الأول لأنقرة، والمصدّر الأول للغاز لتركيا، حيث كـــان حجـــم التبادل التجاري بين البلدين أربعة مليارات في العام 2001، وقد ناهز في العـــام 2008 أربعين مليار دولار على الرغم من أن الميزان التجـــاري يميـــل لـــصالح موسكو بنسبة كبيرة، حيثُ تبلغ صادرات روسيا إلـــى تركيـــا 32 مليـــار دولار والعجز التجاري هنا سببه فاتورة الغاز الطبيعي والنفط المستورد مـــن روســـيا، حيث تركيا هي الدولة الثالثة في العالم المستوردة للغاز الروسي، وتـــستورد مـــا نسبته 60 في المائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي وربع احتياجاتها من الـــنفط من روسيا. ويسعى الطرفان لرفع حجم التبادل التجاري إلـــى 50 مليـــار دولار ويبلغ حجم الاستثمار التركي في روسيا ثلاثين مليار دولار، وهـــو يعـــادل ربـــع الاستثمارات التركية في العالم، كما يعمل ما لا يقل عن خمسين ألف تركـــي فـــي

مشاريع البناء في موسكو ومحيطها، ويقصد تركيا كل عام حوالي ثلاثة ملايين سائح روسي (نور الدين، 2009).

وبدا الجانب الاقتصادي هو الغالب على زيارة غول إلى موسكو، إذ صرح وزير الطاقة الروسي سيرغي شما تكو إن تركيا وروسيا ستوقعان على اتفاقيات تعاون في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية ومحطات إنتاج للطاقة النووية بقيمة ستين مليار دولار، وأضاف أن ملف روسيا في المناقصة حول إقامة محطة لإنتاج الطاقة النووية قد أثار ارتياح المسئولين الأتراك، موضحا أن كلفة إنتاج المحطة هي ما بين 18 إلى 20 مليار دولار وأنها ستنتجز خلال 10 إلى 12 سنة، ولعل زيارة بوتين، عندما كان رئيسا لروسيا، إلى أنقرة في نهاية العام 2004 هي التي وضعت حجر الأساس في العلاقات بين البلدين في اثر التوقيع حينها على «الإعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة متعددة البعد بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي»، ومن حينها تكررت الزيارات المتبادلة بين مسئولي البلدين وعلى أعلى المستويات (نور الدين، 2009).

وتبدو مواقف تركيا وروسيا متقاربة جداً من مشكلات الشرق الأوسط. وتؤيد تركيا، رغم أنها عضو في حلف شمال الأطلسي معارضة روسيا تحويل البحر الأسود إلى بحيرة أطلسية، كذلك تعارض روسيا محاولات أميركا تعديل معاهدة «مونترو"لعبور المضائق. ويلتقي الطرفان في النظرة لإقامة منطقة تعاون باسم «اتحاد اوراسيا»، في المقابل يفترق البلدان في الكثير من الملفات الأخرى فالتعاون الروسي العسكري مع أرمينيا لا يثير ارتياح تركيا، كذلك موقف موسكو أو بعض تصريحات مسئوليها من القضية القبرصية، كذلك فإن محاولات تركيا لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي جعلها تذهب لمشاريع طاقة بديلة تنظر إليها روسيا على أنها محاولة لإضعافها إستراتيجيتها، ومن ذلك خط باكو ــ جيهان الذي اكتمل ودخل حيّز الاستخدام وخط «نابوكو» الذي يخطط لتنفيذه (نور الدين، 2009).

وهنا يستعرض الباحث بعض التفاصيل لمجالات التعاون الاقتصادي بين روسيا وتركيا في المجال الاقتصادي ومنها:

1. **التبادل التجاري**: لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2004 قيمة 11 مليار دولار. إما في عام 2008 فبلغ قيمة قياسية قدرها 33.8 مليار دولار. وبلغ التبادل السلعي بين البلدين عام 2010 قيمة 25ز3 مليار دولار مما يزيد عما هو عليه عام 2009 بنسبة 29% علما إن التجارة المتبادلة انخفضت بنسبة 40% بتأثير الأزمة المالية العالمية. وتشير وزارة التنمية الاقتصادية الروسية إلى إن تطور الأزمة الاقتصادية العالمية أدى إلى انخفاض حجم التبادل السلعي بين روسيا وتركيا حيث انخفض هذا المؤشر في الحقبة ما بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار حتى قيمة 6,7 مليار دولار، مما يعد اقل بنسبة 51% بالمقارنة مع الفترة المماثلة في عام 2008، وقد اتفق البلدان على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى 100 مليار دولار خلال 5 سنوات قادمة.
2. **حجم الصادرات**: تشغل تركيا المرتبة السابعة بين الشركاء التجاريين لروسيا. ومن أهم الصادرات الروسية إلى تركيا موارد الطاقة والمنتجات الحديدية والمواد الكيميائية. إما الواردات الروسية من تركيا فتشمل النسيج ومنتجاته والماكينات ووسائل النقل ومنتجات الصناعة الكيميائية والمواد الغذائية .تقوم العلاقات الروسية التركية على القاعدة الواسعة للاتفاقيات الثنائية. وبينها اتفاقية عام 2009 للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية واتفاقية عام 2010 للنقل الجوي واتفاقية عام 2010 للنقل البحري واتفاقية عام 2010 للتعاون في مجال إنشاء واستخدام محطة "اكوي"الكهرذرية وبلغ حجم الاستثمارات التركية في روسيا نحو 7 مليارات دولار إما الاستثمارات الروسية في تركيا فبلغت زهاء 4 مليارات دولار .وتم في عام 1992 تشكيل اللجنة الحكومية المختلطة الخاصة بالتعاون التجاري الاقتصادي والعلمي والتقني. وتعمل في إطار اللجنة مجموعات العمل الخمس. وتُعدّ اللجنة هيئة حكومية ثنائية تتحمل المسؤولية عن مسائل التعامل الاقتصاد. وتم في عام 1991 تأسيس مجلس الإعمال التركي الروسي. وفي عام 2004 أسس

مجلس الإعمال الروسي التركي. ويساهم المجلسان في إقامة علاقات العمل المباشرة بين الشركات والأقاليم الروسية والتركية.

3- **قطاع الإنشاءات**: يعمل في روسيا حاليا أكثر من 150 شركة إنشائية تركية. وأنجزت الشركات التركية منذ أواخر الثمانينات نحو 800 مشروع يبلغ الحجم الإجمالي للصفقات المعقودة يصددها قيمة 26 مليار دولار. وكانت قد عقدت الشركات التركية في عام 2007 صفقات بمبلغ قدره 4.3 مليار دولار. وتقوم الشركات الروسية أيضا بإنشاء مشاريع في تركيا. ووقع مجمع الصلب والحديد "ماغنيتوغورسكي"الروسي والشركة التركية الكبرى المتخصصة في استيراد الفحم "اتاكاش غروب"البروتوكول حول إنشاء مجمع الصلب والحديد في تركيا والذي تبلغ إنتاجيته نحو 2.6 مليون طن من المنتوجات الحديدية سنويا. وتقدر قيمة الصفقة بمبلغ 1.1 مليار دولار، ولا يزال هنالك وجود واسع للشركات التركية في سوق المقاولات الروسية، حيث قامت الشركات التركية ابتدءاً من أواخر الثمانينيات بإنشاء ما يزيد عن 800 مشروع. ويقيم الحجم الإجمالي للإعمال التي نفذتها شركات المقاولة التركية ب 400 مليون دولار. والجدير بالإشارة إلى المساهمة الروسية في تحقيق مشاريع تركية مثل مجمع الصلب والحديد في الاسكندرونة، الذي يقيم الحجم الإجمالي للاستثمارات فيه ب 1.7 مليار دولار ومحطتين كهرومائيتين في دير ينير وترول ومحطة توزيع الغاز في محافظة سيفاس ونفق تحت مضيق البوسفور (مشروع مرمري) وخطوط أنابيب الغاز والجسور.

4 . **الطــاقة**: ومن أهم مسائل التعاون بين روسيا وتركيا موافقة أنقرة على مرور خطوط أنابيب الطاقة في أراضيها ومياهها الإقليمية، وأبرزها «الخط الأزرق- 2"و «الخط الجنوبي». ويتمتع «الخط الأزرق-2"بطاقة ضخ تبلغ 16 بليون متر مكعب سنوياً. وهو ينقل الغاز الروسي إلى سورية ولبنان وقبرص وإسرائيل. وعلى رغم تحفظ موسكو عن خط أنابيب النفط سمسون - جيهان، أقرته لقاء تبني تركيا الخطط الروسية الأخرى، وهو أوله في البحر الأسود ومصبه في المتوسط في طريقه إلى أوروبا (ماجد، 2009).

وموافقة تركيا على مشروع «الخط الجنوبي»، وهو ينقل الغاز من روسيا الى بلغاريا، ومنها الى أوروبا، لا يخالف اشتراكها في خط «نابوكو»، أو غيره مثله فهذا يعزز دورها ملتقى دولياً للخطوط هذه على أراضيها وفي مياهها الإقليمية ولكن كيف يفهم موقف القيادة الروسية التي تعترف بأن مشروع «نابوكو» أصبح حقيقة، وتنافس «الخط الجنوبي»، وتصر في الوقت نفسه على إنشاء هذا الخط؟ والحق إن «نابوكو» مشروع متين، وسنده هو الاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي مصدر تمويله الأول، وهو يتقدم على «الخط الجنوبي». وتكلفة «الخط الجنوبي» باهظة، وتبلغ 19 الى 24 بليون يورو، وتموين «نابوكو» بالغاز يعول على تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان.

وهذه البلدان رفضت التوقيع على إعلان براغ الممهد لإنشاء «نابوكو». فالأولى لا تريد إفساد علاقتها بروسيا التي تشتري منها الغاز وتصدره إلى أوروبا. وهي وقّعت عقداً مع الصين تمدها بموجبه بكميات ضخمة من الغاز، وكازاخستان ترغب في الاحتفاظ بعلاقات جيدة بروسيا. وأوزبكستان تريد منافسة تركمانستان، وتنوي أذربيجان بناء خط أنابيب ينقل الغاز إلى الصين. وقد يضطر الاتحاد الأوروبي إلى الموافقة على إشراك إيران في مشروع «نابوكو» والحصول على الغاز من مصر والعراق، وهو أمر غير مضمون، ويعظم التكاليف. وقد تتحول أوروبا إلى شراء الغاز السائل من قطر، و «غاز بروم» تلوح بإنشاء مصنع ضخم لإنتاج الغاز السائل على بحر البلطيق (ماجد، 2009).

إن فكرة مد خط أنابيب ينطلق من بحر قزوين ليمر بتركيا، يعني أيضاً ــ إستراتيجياً ــ أن لدى تركيا الآن ورقة كبيرة للعمل ندا بند مع روسيا من خلال التعاون في مجال الطاقة، وهذا كله يفتح الباب أمام الكثير من الإمكانيات الروسية لنقل صادرات النفط والغاز إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا، وهناك بعد جغرافي وسياسي في القضية، فرض نفسه، فالوفاق الودي الذي طبع العلاقات بين تركيا وروسيا في منطقة البحر الأسود، ستكون له أبعاد إستراتيجية هامة على الصعيدين السيادي والاقتصادي، فحجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا يبلغ

حسب تقديرات الجانبين أكثر من 21مليار دولار، كما يتطور التعـاون الروسـي التركي في مجال الاستثمارات بشكل فعال لفائدة الطرفين (شلبي، 2008).

وفي الأحوال كلها، فإن حرب خطوط أنابيب الغاز مستمرة، وتخطط روسيا لحشر أوروبا بين فكي كماشة هما الخطان الجنوبي والشمالي، بغية السيطرة على أسواق الطاقة الأوروبية. وليس غير القيادة الروسية من يقول إن خطـي أنابيـب الغاز الجنوبي والشمالي يدعمان أمن الطاقة الأوروبي، بينمـا تـرى أوروبـا إن خطوط الأنابيب ليست وسيلة مضمونة للحصول على الغاز، فقد استخدمت شركة «غاز بروم» خطوط الأنابيب في سبيل توقيع عقود طويلة الأجل في سوق الغـاز الأوروبي، تحت شعار الاستقرار، ما أدى الى ارتفاع الأسعار، وعليه تدعو اللجنة الأوروبية الى تحرير سوق الغاز، ويجب الاعتراف بأن الأنابيب التـي طوقـت روسيا أوروبا بها، لا تجعل روسيا قوة عظمى في مجال الطاقة (ماجد 2009).

وبذلت تركيا جهوداً كبيرة لتوفير الطاقة اللازمة لمواكبة التطور الصناعي والتنموي الذي تشهده البلاد منذ بداية الألفية الثالثة، بما في ذلك البحث عن مصادر وأشكال جديدة للطاقة، فمن نافلة القول إن مسألة الطاقة تشكل معضلة حقيقية بالنسبة لتركيا، حيث شهدت احتياجاتها من مصادر الطاقة تنامياً ملحوظاً، على خلفية الطفرة الاقتصادية والصناعية التي نحياها الدولة التركية منذ قرابة عقد من الزمن، فأصبحت تستهلك ما يتجاوز مائة مليون طن من النفط ومشتقاته سنوياً وفقا لتقديرات وزارة الخارجية التركية، يسهم النفط وحده فيها بنسبة 36%، بينما يسهم الغاز الطبيعي بنسبة 26%. في الوقت نفسه، تصنف تركيا كدولة غير منتجة لمصادر الطاقة، وتعتمد على جيرانها في توفير الشطر الأعظم من احتياجاتها في هذا الخصوص، حيث يبلغ إنتاجها من النفط نحو 43 ألف برميل يوميا، حسب مؤشرات عام 2007، في حين يبلغ استهلاكها منه 676 ألف برميل يوميا. ويبلغ إنتاجها من الغاز 893 مليون متر مكعب، في حين يصل استهلاكها نحو 37 مليار متر مكعب. وتنتج تركيا من الفحم والغاز الطبيعي 40 ألف ميجاواط، أو نحو نصف حاجتها من الكهرباء، في حين تشكل الطاقة المتولدة من الماء (عبد الفتاح، 2010).

تعمل تركيا من أجل تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها ولعب دور في قضية الطاقة على المستوى العالمي، عبر طرق شتى، أبرزها الإسهام في تسوية الصراعات المزمنة والنزاعات العالقة بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمر عبرها إمدادات تلك المصادر في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز، أو حتى بين تلك الدول وبعضها بعضا. ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى، تبذل الدبلوماسية التركية جهودا لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخية التي تحول دون ذلك، مع الإبقاء في الوقت ذاته على علاقاتها الوطيدة مع أذربيجان. الجدير بالذكر أن العلاقات بين تركيا وأرمينيا لها امتدادات إقليمية ودولية مهمة، كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا، وبالتالي لها تأثير في العلاقات التركية مع كل منهما، كما أن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان، وكذلك علاقات الأخيرة بأرمينيا.

وانتهجت تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف، منها، على سبيل المثال، تنشيط "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"، الذي تم تدشينه عقب الاشتباك المسلح الذي نشب عام 2008 بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتيا الجنوبية، فضلاً عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين، تركيا كوسيط لوجيستى في مجال الطاقة (عبد الفتاح، 2010)

وقد سعت تركيا للعب دور الوسيط اللوجيستى المهم في خطوط نقل مصادر الطاقة من آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط، وهى عميل مهم وشريك أساسي لشركة "غاز بروم"الروسية في مشاريعها بمجال الطاقة في منطقتي أوروبا والشرق الأوسط، وفى خطابه أمام "القمة العالمية لطاقة المستقبل"، في دورتها الثالثة التي استضافتها أبو ظبي عام 2009، أكد رئيس الوزراء التركي أن بلاده حريصة على المساهمة في حفظ أمن الطاقة الأوروبي، وأعدَّ أن "خطوط أنابيب الطاقة يجب ألا تكتفي بنقل النفط والغاز الطبيعي فحسب، بل عليها أن تؤدى أيضا إلى حفظ الأمن والاستقرار"، كما اعدَّ أردوغان أن التوقيع في يونيو عام 2009

على اتفاق خط أنابيب "نابوكو"الممتد إلى 3300 كيلومتر، والذي سينقل الغاز من بحر قزوين إلى النمسا، شكل أكبر تطور فيما يتعلق بسياسة تركيا للطاقة خلال ذلك العام. وتعزيزا لدورها كوسيط لوجيستى مهم في أمن الطاقة العالمي، تتحرك السياسة الخارجية التركية في عدة اتجاهات:آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين (عبد الفتاح، 2010).

وسعت أنقرة لتوظيف موقعها الجيوبوليتيكى الفريد، علاوة على امتداداتها الحضارية في دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية، في أن تكون لاعباً أساسياً في مشاريع نقل الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا. وهى في ذلك تغازل الأوروبيين والأمريكيين من خلال إبدائها استعدادا هائلا للتعاون معهم في الإستراتيجية التي تهدف إلى تقليص الاعتماد الغربي على إمدادات الغاز الروسية فبعد أن برزت أهمية منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، لمد خطوط أنابيب نقل الطاقة، مما يرفع درجة حرارة التنافس بين روسيا وإيران، ثم دخلت تركيا على الخط، وتنافست من أجل تأمين شبكة من الأنابيب تنقل النفط من قزوين إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ومناطق أخرى تقع على شاطئ البحر الأسود (عبد الفتاح، 2010)

يمكن عنونة المرحلة الحالية من العلاقات الروسية - التركية بأنها مرحلة التعاون حول الطاقة، ويستند التفاهم الروسي - التركي حول أمن الطاقة على إدراك من جانب الطرفين لأهمية كل منهما للآخر. ففي حين تدرك موسكو أنه ليس من مصلحتها تجاهل موقع تركيا كممر إلزامي لأنابيب نفطها وغازها الطبيعي إلى القارة الأوروبية، تعي تركيا مقدار اعتمادها حالياً على روسيا في تأمين احتياجاتها من الطاقة، حيث تعتمد على نفطها بنسبة تقترب من 40%، وعلى غازها بنسبة تتراوح ما بين 63 و 70%، حيث تستورد قرابة ثلثي حاجاتها من الغاز الطبيعي من شركة "غاز بروم"الروسية.

هذا جانب مهم إذا عرفنا أن نصف الإنتاج الكهربائي التركي يأتي من هذا الغاز، هذا إلى جانب الفحم الروسي الذي تستورده تركيا. كما لا تنسى تركيا أن روسيا هي المرشحة الكبرى لبناء المفاعلات التركية النووية السلمية، حيث وقع

أردوغان وبوتين، في أنقرة خلال أغسطس 2009، اتفاقيتين مستقلتين من بين 20 اتفاقية في شأن التعاون النووي بين بلديهما. كما أبرم البلدان مطلع العام الجاري اتفاقا يقضى بقيام موسكو بإنشاء أول محطة نووية تركية. كذلك، حققت تركيا مكسبا مهما مع روسيا، يخولها احتلال مكانة أوكرانيا في نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، حيث حصلت روسيا على ترخيص للقيام بدراسات زلزالية وبيئية بالمنطقة الاقتصادية للبحر الأسود حصرا، ومن شأن ذلك تجنيب "غاز بروم"مد خطها عبر أراضى أوكرانيا المجاورة، التي أفضت مشاكل روسيا معها إلى إطالة فترة توقيف روسيا لإمداداتها من الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا في يناير 2009 (عبد الفتاح، 2010).

سادسا: العامل الأمني:

وبناءاً على ما سبق، فأن للعامل الأمني دوراً هاماً في السياسات ألداخليه وبتداعيات الأزمات الخارجية الاقتصادية والأمنية حيث لا يمكن لروسيا وتركيا أن يعيشا بعيداً عن هذه التداعيات فكان لابد على الجانبين إن يتفاعلا مع تلك المعطيات وخاصة في مكافحة الإرهاب والأزمة الاقتصادية العالمية ومع تسليمنا بأثر التطورات الدولية، مثل نهاية وضع الحرب الباردة وسياسات أمريكا الجديدة وتغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط وغزو العراق الخ، على حالة نزع المفهوم الأمني في تركيا إلا أن الدارسين للسياسة التركية يميلون بشدة إلى ربط هذه الحالة من نزع المفهوم الأمني بشروط الاتحاد الأوروبي بشأن تركيا وعملية التحول الديموقراطى التي تتبعها وتترتب عليها. والواقع أن قلة من المراقبين قد يجادلوا في أن شروط الإتحاد الأوروبي كان لها تأثير كبير في الدفع في هذا الاتجاه حيث أنه من المشكوك فيه إن كان سيتم المضي قدماً على هذا المسار الإصلاحي في غياب وعد بالعضوية تم قطعه في قمة هلسنكي. كما أنه من الأمور الخلافية أيضاً الإدعاء بأن التغيرات الداخلية في تركيا تحدث كنتيجة بسيطة للضغط الخارجي من الاتحاد الاوروبى (أرأس، 2011: أ).

وقد حددت الديناميات الداخلية التركية مقدار وسرعة الإصلاح الذي أدى إلى نزع المفهوم الأمني، ففي سياق الحقوق الكردية كانت الدوافع إلى حسابات

تكلفة الانصياع من جانب صناع السياسة التركية هو أن المخاوف الأمنية قد تغيرت بعد انتهاء أعمال الإرهاب في جنوب شرق البلاد بنهاية التسعينيات مما مهد الطريق إلى تبنى كثير من الإصلاحات في أمور حساسة مثل حقوق الأكراد واستعمال اللغة التركية وعقوبة الإعدام وهى أمور كانت غير متصورة حتى بداية التسعينيات، كذلك فإن عاملاً مهماً من عوامل نزع المفهوم الأمني هو التحول الداخلي الذي شهدته الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية.

فالنزاع الفاصل بين القطاعات المعتدلة والمتشددة من السياسيين الإسلاميين تم حسمه كاملا لصالح المعسكر المعتدل وهو حزب "العدالة والتنمية"، الذي تمثل الإصلاحات والالتحاق بالاتحاد الأوروبي بالنسبة له الضمان الأفضل للبقاء على الساحة السياسية التركية في مواجهة المؤسسة العلمانية التي حظرت أسلافه الأكثر تشددا من ممارسة السياسة عدة مرات، وابتغاءا للحصول على شرعية على الساحة الداخلية والدولية مررت الحكومة عملية الإصلاح التي ساهمت في القبول بالبدائل لاعتبارات الأمن الجامدة القديمة التي اجتاحت الحياة السياسية التركية خلال التسعينات في صورة مخاوف من أخطار الانقسامات أو الإسلام السياسي أو تفكك الجمهورية التركية.

لقد كانت أكبر عوامل دينامكية نزع المفهوم الأمني في السياسة التركية هي اندماج الإسلام السياسي في العملية الديمقراطية، ومعالجة المسألة الكردية بطريقة تتسم بالديمقراطية وتقليل دور المؤسسة العسكرية والأمنية فى لسياسة، فالإسلام السياسي والقومية الكردية كان ينظر إليهما كمخاطر ثنائية على الجمهورية التركية الجديدة منذ ولادتها (كرامر، 2001).

وجاء القبض على زعيم حزب العمال التركي في فبراير 1999، كذلك ما يطلق عليه الانقلاب الحديث ضد التحالف الحكومي الذي كان يقوده حزب الرفاهة في 28 فبراير 1997 والقرار الذي اتخذته قمة هلسنكي الأوروبية في عام 1999 بشأن حالة تركيا من كونها مرشحا للعضوية – أدت كل هذه العوامل إلى خلق مناخ سياسي لم يطلق فقط عملية الإصلاح الأقتصادى والسياسي ولكنه مهد أيضا بيئة مريحة لظهور حوار عام حول تعريف تركيا لأمنها القومي. أظهرت عملية

28 فبراير حدود التسامح التي قد يذهب إليها الكماليون في مواجهة حكومة إسلامية بحيث أصبح ذلك دافعا للأحزاب التالية، ومن ضمنها حزب "العدالة والتنمية"لتتخذ استراتيجيات أكثر اعتدالا (أرأس، 2011: أ).

وأدى كل ذلك إلى استعادة الثقة الداخلية سياسياً، وهو ما سهل الانتقال إلى مجموعة الأفكار الإصلاحية وإلى التخلي عن المفهوم الأمني في أمور كانت فيما سبق من ِشؤون الأمن القومي. أما الأمر التالي في الأهمية في شأن السياسة الخارجية التركية فهو تغير نظرة تركيا إلى الأكراد؛ فمن خلال التأثر بالنموذج الأوروبي كانت الدولة التركية تعترف رسميا بوجود مسألة كردية لكنها بدأت فقط منذ أواخر التسعينيات وفى سياق عملية التحديث الديموقراطى في رؤية المشكلة.

وخلال عقد التسعينيات كان وضع حقوق الإنسان في تركيا مثقلاً بسبب الإجراءات المتخذة بغرض احتواء حزب "العمال الكردي"الإرهابي في جنوب شرق البلاد، ومن ضمن هذه الإجراءات كان إعلان حالة الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب التي أعطت مسئولي الأمن سلطات واسعة للغاية وكانت تضيق مجال الحرية الفردية إلى حد بعيد.

جاءت الإصلاحات الديمقراطية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان والتي دفعتها تركيا إلى الأمام خلال العقد الماضي بصفة أساسية ولكن ليس فقط بدافع دعم موقف الأكراد في تركيا، وفى ذلك فقد كان أكثر التطورات أهمية هو القبض على عبد الله أوجالان زعيم الحزب العمالي الكردي في فبراير 1999 (أرأس، 2011:أ).

وعن طريق القبض عليه كان النزاع المسلح بين عسكر تركيا وإرهابيين حزب العمال الكردي والذي أودى بحياة أكثر من 30000 شخص في جنوب شرق الأناضول قد خمد. وهو من الأمور المهمة جداً حيث أنه نجح في تأصيل نقل مفهوم المسألة الكردية لدى الجمهور التركي بعيداً عن محور الإرهاب والأمن إلى مشكلة كامنة في تركيبة الديمقراطية التركية، وانعكس التغير في الظروف الأمنية على تبنى حساب تكاليف المسألة داخلياً من جانب اللاعبين السياسيين حيث أصبحت الحكومة قادرة على التجاوب بطريقة أكثر إيجابية مع مطالب الاتحاد

الأوروبي والتي كانت دائما تعتبر مطالب شديدة الخطورة وعالية التكلفة الأمنية في ذروة المواجهة الحادة بين الجيش التركي وإرهابيي حزب العمال الكردي من أجل قبول عضويته.

وكانت حكومة حزب "اليسار الديمقراطي"هي أول من بدأت العملية الإصلاحية في شأن الموقف مع الأكراد وذلك بحزمة التوافق التي أصدرتها عام 2001 والتي منعت عقوبة الإعدام واقعياً، وقامت بتعديل قانون مكافحة الإرهاب وسمحت بالبث الإذاعي باللغات غير التركية ومهدت الطريق لإعادة محاكمة جميع الحالات التي ثبت عن طريق محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أنها تخرق الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، ولكن الواقع يؤكد أن أكثر الإصلاحات شمولاً كان هو الذي تحقق على يدي حزب "العدالة والتنمية"عقب انتخابات 2002 التي جاءت به للسلطة، كان برنامج الحزب محدداً منذ البداية، حيث جنح بعيداً عن المفهوم التقليدي في هذا الموضوع وذلك بالنص على أن الحزب سوف يسعى لحل المسألة الكردية بالطرق الديمقراطية وبإقرار الحقوق اللغوية والثقافية للأكراد المقيمين في تركيا، وتمت ترجمة هذا البرنامج إلى أعمال في الكثير من المجموعات الإصلاحية القانونية التي تم إقرارها بين عامي 2002 و2005، والتي ألغت عقوبة الإعدام في كل الظروف ووسعت من الحقوق الثقافية واللغوية كما ألغت المادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب، الذي كان يستخدم كأداة لتجريم الناشرين والصحفيين أصحاب الآراء الموالية للأكراد بتهمة مساندة الإرهاب (أرأس، 2011: ب).

أما الجانب الروسي فقد جاء العقد الأخير من القرن الماضي ليسجل تقدما هائلا في مجال المعلوماتية والعولمة والانفتاح على الأسواق العالمية، وبالتالي خلق الفرص الكبيرة للمتغيرات الدولية التي انعكست بشكل مباشر على روسيا الاتحادية الأمر الذي أوجدها في مواجهة مكشوفة مع عالم رأسمالي لا يرحم من يهادنه ويحاول الاتكال عليه بنوايا وردية زاهية، مما دفع روسيا إلى انتهاج سياسة خارجية غالبا ما كانت غير قادرة على تركيزها وفقا لما ترغب به.

والسؤال الذي يثار ماذا حل بالسياسة الخارجية الروسية في ظل النظام العالمي الجديد؟ وما هي مرتكزات هذه السياسة؟.

لقد حاولت روسيا الاتحادية صياغة سياسة خارجية تلبي المتغيرات المحيطة بها من انتقال إلى اقتصاديات السوق ومحاولة مهادنة الغرب في كسب ودها لجلب المساعدات الخارجية، وهذا ما تتطلب تراجعاً واضحاً عن سياسة الند للند التي يجب إن تتوافر لأي دولة كبرى تود لعب أدوارا سياسية دولية ذات شان هام، وانطلاقا من هذه الرؤى حاولت روسيا ترتيب أولويات وفرض شروط على الغير في محاولة للاستفادة منها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أبرزها:

1. عدم التدخل في محيطها الجغرافي، أي في المجال الجيو - سياسي الذي تعتبره أساسيا بالنسبة لها وهي المناطق التي كانت تابعة لها تاريخياً ولا سيما في الحقبة السابقة للاتحاد السوفيتي المنحل (مخلوف، 2010).
2. ضمان الحصول على موقع خاص يمكنها من المشاركة في أي دور لصياغة امن أوروبي باعتباره امرأ حيوياً في قلب حدودها الشرقية، كما تعدُّه أمرأ يكرس وضعها كدولة كبرى في العالم بعدما ورثت اسميا الدولة العظمى عن الاتحاد المنحل، كما انه بنظرها حضورا لتراث وثقافة وحضارة ضاربة في جذور التاريخ العالمي.
3. إظهار مفهوم الدولة ذات العمق الجير - سياسي الهائل لما تمتد أراضيها من منتصف القارة الأوروبية وانتهائنا بحدود آسيا الغربية وما تحتوي من موارد إستراتيجية هائلة تمكنها من حضور سياسي متقدم على المستويين الإقليمي والدولي، وإذا كانت هذه أولويات السياسة الخارجية الروسية فلقد حاولت الاعتماد على عدة أمور لتنفيذها ومنها:

أ. العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وإقامة العلاقات الودية مع غيرها من الدول وخصوصا الكبرى منها.

ب. وعلى الرغم من تدهور أوضاعها الاقتصادية، فقد شاركت منذ العام 1991 في اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع، أي إقامة شبكة من العلاقات ذات الأهداف الإستراتيجية (مخلوف، 2010).

ج. إقامة علاقات وثيقة مع دول الاتحاد الأوروبي بوصفة شريكاً مهماً على المستوى التجاري بعدما عدَّته عدواً أساسياً في الحقبة السوفيتية.

د. الاحتفاظ بالسلاح النووي الموروث والتفاوض عليه لكسب موقع دولي ممتاز وهذا ما فعلته في التوقيع على معاهدة ستارت "2"في العام 1993 للحد من السلاح النووي رغم عدم توقيع مجلس الدُّوما عليها.

هـــ. ولضمان تفوقها الجيو- سياسي عمدت إلى إقامة اتحاد الدول المستقلة مع الدول المنسلخة عن الاتحاد المنحل. وانطلاقا من هذه المرتكزات حاولت الخارجية الروسية صياغة سياسة خارجية تتوافق مع الأوضاع الجديدة وتلبي ما يمكن تحقيقه من أهداف إستراتيجية داخلية وخارجية، ومن هنا يمكن ملاحظة حقبتين أساسيتين لجهة تنفيذ هذه السياسة (حسن، 2001).

الفصل الخامس

المحددات والمرتكزات الخارجية

للعلاقات الروسية التركية

تؤثر التغيرات الدولية على كل البلدان - دون استثناء - وعلى توجيه سياساتها الخارجية، إلا أن هناك تفاوتاً في درجة التأثير بين بلد وأخر بحسب انخراطه في النظام الدولي وتحالفاته مع أقطابه، وكذلك على خلفية الموقع الجغرافي للبلد المعنى وأهميته الجيو-سياسية، و بهذا المعنى تعد تركيا من الدول الأكثر حساسية تجاه تأثيرات التغيرات الدولية على سياستها الإقليمية والخارجية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة موقعها الجغرافي على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، وإطلالاتها المتنوعة على شرق المتوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

كما إن انخراط تركيا الشامل في الحرب الباردة، عبر دورها الفعال في منع تمدد الاتحاد السوفيتي السابق إلى البحار المفتوحة أو "المياه الدافئة"، جعل تركيا أحد نقاط المواجهة الكونية التي دارت بين الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته والولايات المتحدة الأمريكية وتحالفاتها وفى مقدمهم تركيا. كان التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية نابعاً بالأساس من التهديد الذي استشعرته تركيا من الاتحاد السوفيتي (اللباد، 2011).

حيث جاء هذا التهديد على معطيات تاريخية وجغرافية وليس على خلفيات أيديولوجية، إذ شكلت روسيا القيصرية والحروب التي خاضتها مع الدولة العثمانية على مدار قرون التهديد الأساسي للأناضول، ولم تنحرف الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 عن هذه القاعدة، بحيث توارت الاعتبارات الأيديولوجية خلف حائط المصالح الوطنية التركية واعتبارات الأمن القومي في مواجهة روسيا. تعاقبت الحكومات على الدولة التركية لسبعة عقود امتدت منذ تأسيس الجمهورية وحتى انتهاء الحرب الباردة عام 1990، واختلفت سياساتها الداخلية والاقتصادية، إلا أن سياساتها الإقليمية والخارجية كانت تنسج على منوال واحد (اللباد، 2011).

وفي هذا الفصل تم التركيز على محورين أساسيين للمحددات والمرتكزات الرئيسية في العلاقات الروسية التركية، وتقسيمه إلى مبحثين كما يلي: **المستوى الإقليمي، والمستوى الدولي.**

1.5 المستوى الإقليمي:

لقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والخارجية لتدفع تركيا نحو دور أنشط في سياستها الإقليمية، إذ إن وصول حزب "العدالة والتنمية"إلى السلطة عام 2002 بالتوازي مع التعثر في مفاوضات الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي بسبب خشية أوروبا من "هوية تركيا الإسلامية"، والانقلاب الحاد في موازين القوى بالمنطقة منذ احتلال العراق عام 2003، اختلطت ببعض وشكلت خليطاً فريداً من الدوافع. وهكذا أصبح الانخراط التركي في الشرق الأوسط ضرورة مصيرية للحفاظ على مصالح الدولة التركية. هنا طرح حزب "العدالة والتنمية"، تعريفاً جديداً للمصالح الوطنية التركية، بعد أن كانت حسب قواعد اللعب التركية تقع في دائرة اختصاص المؤسسة العسكرية (أوغلوا، 2010).

والتعريف الجديد ينسجم مع رؤية حزب "العدالة والتنمية"لهوية تركيا ومصالحها الوطنية وبشكل يلحظ التغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية، لا تقطع السياسة الإقليمية التركية الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية كحليف دولي وإستراتيجي، حتى ولو تصادمت معها في بعض القضايا. ومثل انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 فرصة كبيرة أمام أنقره لتمتين شراكة إستراتيجية مع واشنطن تمتد خلال القرن الحادي والعشرين نظراً إلى حاجة كل من الطرفين للأخر ولكن وفق قواعد لعب مغايرة تسمح لتركيا بهامش أكبر للمناورة الإقليمية، يعد البروفيسور أحمد داود أوغلوا وزير الخارجية الحالي المنظّر الأساسي للسياسة الإقليمية التركية الجديدة، وهو مؤلف كتاب "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الذي يُعدّ الأساس لفهم المرتكزات الانطلاقية لرؤية تركيا لنفسها ولجوارها ومن ثم تقديرها لدورها

القادم. بعد رؤيته المعمقة لوضعية بلاده في السياستين الإقليمية والدولية يريد داود أوغلوا لتركيا أن تتخطى دور الدولة الحاجزة لطموحات موسكو طيلة الحرب الباردة أو حتى الدولة الجسرية بين الشرق والغرب لتصل إلى الدولة ذات العمق الإستراتيجي (أوغلوا، 2010).

وفق هذا المقتضى توظف السياسة الإقليمية لتركيا تحت حكم "حزب العدالة والتنمية"الموروثات التاريخية والجغرافية لتركيا بشكل مثالي، بطريقة تتجاوز العوائق التي حالت دون تبلور سياسة إقليمية تركية فعالة في الماضي، ويربط داود أوغلوا بشكل جذاب بين العوامل الجيو-اقتصادية والجيو-ثقافية والجيو-سياسية في إطار يتوخى إعادة تحليل البناء الجيو-سياسي لتركيا من جديد يعتقد أحمد داود أوغلوا أن "ثمة سياسات متباينة يمكن لتركيا انتهاجها في الشرق الأوسط، الأولى هي الابتعاد التام عن الشرق الأوسط ومشكلاته، والثانية هي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها خلال الحرب الباردة، انطلاقاً من تجنب تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة، أما السياسة الثالثة فتقوم على النظر إلى الشرق الأوسط من خلال مقاربة تركية خالصة مركزها أنقره"، من الواضح أن تركيا اختارت السياسة الثالثة (اللباد، 2011).

ولا يمكن لتركيا البلد العلماني الكبير، أن يشكل جسراً بين العالم الغربي والشرق الأوسط، جغرافياً واقتصادياً وثقافياً، إلا إذا تمكن من حل معضلة الهوية الوطنية بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي العام المقبول.لقد حولت المؤسسة العسكرية التركية التي سيطرت على مقاليد السلطة لمرحلة تاريخية كبيرة، ورسمت السياسات الإقليمية لتركيا في اتجاه الارتباط بالغرب الأوروبي والأميركي على مستوى السياسات الإقليمية والدولية، العلمانية إلى أداة لنفي الدين ومحاربته، بدلاً من الاكتفاء بالفصل بين المجالين الديني السياسي كما هو الحال في النظم الديمقراطية الغربية.

والعلمانية في تركيا لم تنشأ ضمن ثورة ديمقراطية تاريخية تنقل المجتمع التركي من هداة التأخر التاريخي إلى عصر الحداثة، بل تحولت إلى شعار، يمتلئ كغيره من الشعارات بمضامين أيديولوجية، وبشحنة من الاستفزاز والتحدي، وأصبحت في ظل سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة بمنزلة المذهب أوالعقيدة الأيديولوجية تمارس سلطة الضبط والتدخل والحجر، ومصادرة حرية العقل. فارتبطت بذلك العلمانية التركية بالاستبداد، وتحولت تدريجيا إلى ما يشبه الايدولوجيا المقدسة أو الدين الجديد، وقطعت تركيا عن واقعها التاريخي والحضاري الإسلامي بعد أن عزلت الدولة التركية نفسها عن الاندماج في محيطها الإقليمي، أي العالم العربي والإسلامي، حيث تراكمت مشاكلها مع دول الجوار الجغرافي، وسيطرت عليها النظرة من أنها محاطة بدول معادية، الأمر الذي جعلها دائما تدافع عن نفسها باستمرار في وجهها (مخلوف، 2010).

لقد كان لهذه الظروف حالة من التفاؤل نحو مستقبل دولة تركيا للانطلاق إلى عالم أكثر تطور وذلك لغايات تطوير الواقع الاقتصادي والاستثماري والتجاري لدولة تركيا فكان لابد من التوجه نحو التضامن والتقارب تجاه الاتحاد الأوروبي من اجل تحقيق تلك الغايات إلا أن الشروط الجديدة التي وضعها البرلمان الأوروبي على انضمام تركيا ـــ وان كانت غير ملزمة لحكومات الدول الأعضاء ـــ أحدثت خدشا ظاهرا في كبرياء الشعب التركي، هذا الشعب الذي مازال يعيش في ظلال الماضي القريب عندما كانت الإمبراطورية العثمانية تحكم شرقا وغربا حتى وصلت إلى أبواب فيينا، ومن يدرك مدى تشبث الأتراك بقوميتهم وكبريائهم، يمكن أن يتفهم الرفض التركي القاطع لأي شكل من أشكال الانضمام المنقوص إلى الاتحاد الأوروبي كفكرة "الشراكة المميزة"التي تدعمها الأحزاب المسيحية المحافظة في ألمانيا والنمسا (شروف، 2011).

رغم هذه النظرة الأوربية لضم تركيا لها والتي تراوحت ما بين الرفض والقبول فقد كانت قيمة الصادرات التركية لعام 2010، حوالي 72.732.9 مليار يورو، كما أن الواردات التركية من دول الاتحاد شكلت نسبة 40.5% من إجمالي واردات تركيا خلال العام ذاته، حيث بلغت 40.437 مليار يورو و99.754 مليار

يورو على التوالي.وتشكل دول الاتحاد من إجمالي حجم التجارة التركية في العام (2009) نسبة 42.9% أو ما يبلغ 74.027 مليار يورو، بينما الرقم الإجمالي 172.5 مليار يورو. وتبدو هشاشة وضآلة التعاملات التجارية التركية مع المناطق والتجمعات التجارية الأخرى بالمقارنة بالشريك الأكبر، ألا وهو الاتحاد الأوروبي، وإن كان يلاحظ أهمية الدور الذي تلعبه "روسيا"في مجال العلاقات التجارية مع تركيا، وبخاصة بالنسبة للواردات.

أما العراق، فإنه يحتل المرتبة التالية للاتحاد بالنسبة للصادرات التركية (5.1%). فروسيا"تصدر ما يعادل 14.1% من إجمالي واردات تركيا في العام (2009)، بينما تستورد ما نسبته 3.2% وتشكل نسبة 9.5% من إجمالي المعاملات التجارية لتركيا في العام ذاته. ومع التسليم بأهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي على صعيد العلاقات التجارية مع تركيا، والتي تمثل في الوقت ذاته المحرك الأساسي والحافز الرئيسي لدفع عجلة التنمية والنمو في الاقتصاد التركي، سوف نجد أن "أنقرة"تنوع النسبة المتبقية من معاملاتها التجارية مع الكثير من التكتلات التجارية الرسمية أو الافتراضية.

ونقصد بذلك كومنولث الدول المستقلة الذي يضم تجمع الدول المكونة للاتحاد السوفيتي سابقا، وكذلك مجموعة "بريك"التي تشمل كلا من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، حيث تمثل المعاملات التجارية مع المجموعة الأولى نسبة 14.4% و 17% بالنسبة للمجموعة الثانية. ويلاحظ أيضا أن التركيز على التجمعات والتكتلات التجارية الأخرى قد ارتبط في جزء كبير منه بالتقلبات في الموقف الأوروبي من انضمام تركيا إلى الاتحاد من ناحية، وبالأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى (الأفندي، 2010).

فقد قفزت التجارة الخارجية فيما بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عبر السنوات منذ عام 2005، لتصل إلى ذروتها في عام 2008، مسجلة رقم 100.125 مليار يورو، مقابل 80.707 مليار يورو في عام 2005، ثم انكمشت في حدود رقم يتراوح بين 75 مليار يورو (طبقا للأرقام التركية)، و 790 مليار يورو (طبقا

للأرقام الأوروبية) فإنه لا يعد دلالة سلبية بالنسبة للتجارة الخارجية والصادرات التركية، حيث يشكل أساسا للصادرات التركية المصنعة إلى مناطق أخرى، وإتاحة المزيد من فرص العمل للعمالة الشابة التي تدخل سوق العمل، وهو ما أكده بيتر ماندلسون، المفوض التجاري الأوروبي في كلمته التي ألقاها في اسطنبول في سبتمبر 2006، والتي أشار فيها إلى أهمية توافق الإصلاحات الاقتصادية مع نظيرتها السياسية والقانونية على الساحة التركية، طبقا "لاتفاق أنقرة".

ولا شك في أن المعونات والمساعدات المالية والإنمائية التي تحصل عليها الدول المقبولة في عضوية الاتحاد الأوروبي، أو التي تبدأ في المحادثات بصفة رسمية، تمثل النقاط المحفزة والحافزة لتركيا على مواصلة جهودها من أجل ولوج الاتحاد الذي تضاعفت فيه المعاملات التجارية بين الثلث، وزادت استثماراته بـــ 15 ضعفا. وإن كانت التقلبات في الموقف الألماني والمعارضة من جانب فرنسا تشكلان دافعا لتحول "الموقف التركي"من موقف "المدافع عن نفسه"إلى "المتريث"، وفي بعض الأحيان "المتمرد"على سلسلة الإملاءات الأوروبية التي تنطوي في داخلها على حساسية الاختلاف في الموروث الثقافي والديني لتركيا، مقارنة بباقي الدول الأعضاء في الاتحاد (الأفندي، 2010).

على غرار هذه الظروف كان لابد على تركيا البحث عن بدائل جديدة في علاقاتها الدولية فكان لابد من توثيق علاقاتها مع روسيا الاتحادية لذا أعادت تركيا النظر فيما كانت تعدّه دولا تهدد أمنها القومي، وقررت رفع أسماء أربع دول من قائمة العناصر الخارجية التي تهدد أمنها القومي، وهي روسيا واليونان وإيران والعراق، ومساعي الحكومة لتسوية كافة القضايا الخلافية مع هذه الدول تؤكد ذلك، ورغم أن تاريخ العلاقات بين روسيا وتركيا خلال القرون الماضية، شهد حروبا دامية وصراعات سياسية، لكن المرحلة المعاصرة تقدم نموذجا مغايرا لهذا التاريخ، يتمثل في تنامي التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين.

وتعكس مسيرة السياسة الخارجية التركية على مدار السنوات العشر الأخيرة بوضوح هذا التوجه، وعكست توجهات تركيا خلال هذه السنوات العشر حرصها على التقارب والتعاون مع روسيا، ولكن هذا الحرص لم يتبلور في

خطوات إيجابية فعالة إلا خلال الأعوام 2009/2008، خاصة عندما تشدد الاتحاد الأوروبي في التعامل مع طلب أنقرة الخاص بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وخلال العقد الأول من القرن الحالي، تبلور التعاون بين البلدين من خلال خلق شراكة حقيقية على المستوى الاقتصادي والسياسي (وفتش، 2010).

ولا يقتصر توسيع وتعميق التعاون على المجالات الاقتصادية، وإنما يمتد ليشمل مجالات أخرى، حيث تستقبل تركيا سنويا أكثر من ثلاثة ملايين مواطن روسي يزورن تركيا للاستجمام، مما دفع سلطات البلدين إلى توقيع اتفاقية لإلغاء تأشيرات الدخول بينهما .ويمكن وصفه هذه العناصر أرضية ملائمة لتعميق التعاون بين روسيا وتركيا.وإذا كانت موسكو ترى بوضوح هذه المحاور لعلاقاتها مع أنقرة، بل وترى في هذه العلاقات سبيلا لتدعيم الدور التركي كقوة إقليمية يمكن أن تضمن استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط من خلال نفوذها المتنامي وتداخلاتها المباشرة في الأحداث، وإنما أيضاً من خلال دورها النشط على مختلف الجبهات، بدءا من مستوى علاقاتها العربية الجيدة، مرورا بدورها الأوروبي، وانتهاء بسياساتها الواضحة والموجهة نحو ضمان أمن المنطقة.تركيا كانت تراهن لوقت قريب على الدعم الأوروبي، الذي كان يجب أن يتمثل وفق رؤيتها بقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، لكن هذه الخطوة التي اعتبرها الكثير من القطاعات السياسية التركية حيوية لم تتحقق، وكان لا بد أن تبحث حكومة أنقرة عن عمق استراتيجي آخر يمكنها من تحقيق سياساتها على أن ينسجم ذلك مع أهداف السياسات التركية الخارجية، ويمكن القول إن تقارب سياسة روسيا وتركيا، وتبلور رؤية مشتركة حول عناصر أمن المنطقة كانا من الدوافع الأساسية لهذا التقارب. والسؤال المطروح؛ كيف ستتعامل الدوائر الغربية مع هذا التطور في العلاقات الروسية ــ التركية؟

من المؤكد أن هذا التطور ايجابي بكل المعايير، وسيحقق مصالح كافة أطراف المجتمع الدولي، لأنه أنه يسعى لتحقيق استقرار وأمن منطقة الخليج والشرق الأوسط، ما سيفسح المجال للمستثمرين الأجانب كي يعملوا في المنطقة،

دون الشعور بقلق من إمكانية انهيار مشروعاتهم بسبب الصراعات السياسية (وفتش، 2010).

إما بالنسبة للجانب الروسي فقد دخلت العلاقات بين روسيا والغرب في السنوات الأخيرة مرحلة مثيرة للجدل، حيث تميزت بالتقارب المتواصل والتعاون الوثيق وبالخلافات كذلك حول عدد من القضايا، وهذا يشير إلى نشوء "تنافس جديد"وبعد دخول حقبة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر أكثر بمصالحها الوطنية، حيث وضع الرئيس فلديمير بوتين برنامجه، على أساس التحديث الداخلي والبرجماتية ويستند ارتباط روسيا بالعولمة اليوم إلى اقتصاد السوق الذي يهدف إلى ضمان التنافسية، والابتكار التكنولوجي المطرد (نومكن، 2006).

لقد وقعت روسيا الاتحادية اتفاقية شراكة وتعاون مع والاتحاد الأوروبي كانت مهمة جداً في وقتها لأنها وضعت أُطراً سياسية جديدة للعلاقات بين الجانبين، وشهدت تكوين مبدأ الشراكة الإستراتيجية. كما تعمل على قاعدة اتفاقية الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي الكثير من المؤسسات والهيئات، وتعزز الاتصالات واللقاءات الجارية في إطار تلك الهيئات مستوى الثقة المتبادلة بين الجانبين ولو ببطء واضح، مع ذلك كشفت السنوات السابقة عن الكثير من النواقص في اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بين روسيا والاتحاد الأوروبي في عام 1994، ورغم أن الاتفاقية تشمل 3 مجالات - الاقتصادي والسياسي والثقافي – إلا أنها تولي الاهتمام الأكبر للمجال الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن الحوار السياسي يتطرق على أرض الواقع إلى الكثير من المسائل التي لم يشر إليها في اتفاقية الشراكة والتعاون. ثم أن شكل الحوار السياسي بين الجانبين تغير تغيرا ملحوظاً بعد تشكيل المجلس الدائم للشراكة (النعماني، 2005).

2.5 المستوى الدولي.

إن المحددات الخارجية على المستوى الدولي قد تأثرت بالظروف الخارجية وما يسمى بالعولمة والنظام العالمي الجديد على توجهات روسيا الخارجية على

المستوى السياسي والاقتصادي فقد انعكست ترتيبات النظام العالمي الجديد (نظام العولمة الامبريالي)، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، انعكست عميقاً بتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على بلدان العالم المختلفة، وعلى هيكلية النظام الدولي ومؤسساته الدولية، وعلى طبيعة التوازن الذي كان سائدا بثنائية القطبية إلى نظام القطب الواحد، الذي يحاول فرض أجندته المختلفة عالميا (محمد، 2007).

إن بلدان كثيرة قد تضررت من هذه المتغيرات، ومعها مجتمعاتها الوطنية، وفي الوقت الذي ازدادت تبعية النخب الحاكمة والمقطوعة عن شعوبها لسيدها الأمريكي، فإن نُخباً جديدة، فكرية وسياسية وثقافية، والتي تلبست لبوس الليبرالية المسخ وتسلمت توكيلها من الليبراليين الغربيين الجدد في لتوطئ لأقدام العولمة الأمريكية، كانت هذه النخب ولازالت مستعدة لبيع نفسها وأوطانها للإمبراطور الأوحد، وتحت عناوين العولمة السياسية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي أصبحت الآن من مهازل القرن الحادي والعشرين.

كانت هذه السياسات ولا زالت تشكل وبالاً على المجتمعات التي ابتلت بها فازداد الفقر بأرقام فلكية وخسرت الفئات الشعبية الضمانات التي تمتعت بها في ظل حكومات وطنية مختلفة الأداء السياسي، وفي ظل أنظمة تسمى اشتراكية وتراجعت الرعاية الصحية، وازداد عدد العاطلين عن العمل، وخربت البني التحتية وفككت المصانع والورش وبيعت بباخس الإثمان لحاشيات السلطة وإتباعها، ليعاد نصبها وتشغيلها تحت عناوين الخصخصة والاستثمار، ولتدفع القروض الهائلة لأصحابها الجدد للتحديث والتشغيل من عرق وجيوب الفقراء (محمد، 2007).

كان لسقوط الأنظمة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي أثره المدوي عالمياً وكذلك داخلياً على الدولة الروسية وشعوبها، وكان لابد لهذا الحدث إن يهز المرتكزات التي بنيت عليها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهو في الوقت نفسه عملية تقويض لنمط إنتاجي، كان يسمى (اشتراكيا) وهو في حقيقته لم يتجاوز رأسمالية الدولة الوطنية، التي أفرزت أطرها وقيمها وثقافتها وكرست عبر

أحزابها القائدة لسلطة الدولة، دكتاتورية الحزب الواحد وصورية أجهزة ومنظمات الرقابة الشعبية (محمد، 2007)

إن تداعيات انتهاء الحرب الباردة قد فعلت فعلها، وأحدثت تأثيراتها العالمية، وتركت بصماتها على الإحداث التي تلتها، في الوقت الذي شهدت فيه بلدان المنظومة الاشتراكية سابقا، وخاصة روسيا مخاضات عسيرة في سياق تفاعلات التغيير ومحاولة الانسجام مع متطلباته السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبأقل الخسائر الممكنة، والتي لم تكن بعيدة عن محاولات الدوائر الغربية في تعميق سلبية هذه المخاضات، لخلق الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أمكن من خلالها تمرير الاتجاهات المطلوبة غربيا في تكسير أجنحة القوة العظمى سابقا، ومحاولة تفتيت مكوناتها الاجتماعية والجغرافية.

ومما ساعد في ذلك طبيعة النخب السياسية التي سيطرت على السلطة السوفيتية، والكيفية التي تعاملت بها مع الضغوط الأمريكية للإصلاح والانفتاح وتفكيك الاتحاد القائم، وبين الاهتزاز الداخلي وحالة التشظي ومتطلبات الخيارات الوطنية في الحفاظ على منجزات شعبية يمكن البناء عليها لضمان التحول البناء اجتماعياً واقتصادياً، ولم يكن يلتسن بأفضل من غورباتشوف في قيادته لروسيا الاتحادية التي شهدت المأساة الحقيقية لسقوط العملاق الروسي. حيث عمل أصحاب النظام الجديد على تسخيف كل ما حققه الشعب الروسي وحقروا تاريخه، وسفهوا رموزه وباعوا حتى مصانعه كخردة للشركات اليابانية والغربية (جري، 2005)

أن روسيا اليوم، وهي تنهض من جديد، تسير باتجاه ترسيخ الوطنية الروسية والتذكير بمكانتها المفقودة، وتؤشر لاستعادة دورها الإقليمي والعالمي، وفق صيغ جديدة متوائمة مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة وأسسها الأيديولوجية والاقتصادية.

لقد عمل بوتين وفريقه الحكومي المدعوم من حزب روسيا الموحد، والذي حقق نجاحاً كبيراً في فوزه ب306 من المقاعد في انتخابات مجلس الدوما الأخيرة، عمل على إضعاف وتقييد وضرب أسس النظام الليبرالي ألعهري الذي

حاول يلتسين تكريسه سياسياً واقتصادياً، والذي مهد الطريق لبيع روسيا للغرب وشركاته الكبرى و(مستثمريه)، وتحويل مفاصل النظام الاقتصادي والسياسي الروسي إلى محاور تخدم في حركتها الرأسمالية الاوليغارشية، وهوامشها من المنتفعين والمافيا السياسية وصائدي الثروات، الذين لا يتورعون عن فعل إي شيء في سبيل مصالحهم النفعية والأنانية (جري، 2005).

ومنذ استلام فلاديمير بوتين لمقاليد السلطة في موسكو، ظهرت بوادر بلورة إستراتيجية جديدة تختلف في أسسها ومبادئها عن نزعة نظام يلتسن في تقديم روسيا على طبق من فضة للغرب وشركاته، وكان إعلان بوتين عند انتخابه رئيسا للبلاد، بأن المهمة الأساسية للسلطات الروسية هي مضاعفة الإنتاج المحلي، أولى بوادر ملامح هذه الإستراتيجية والتي بدأت خطوطها العريضة تتضح مع توفير آلياتها السياسية والاقتصادية والقانونية، حيث اتخذت الإجراءات والقوانين المناسبة للسير بهذه الإستراتيجية الوطنية في طريق انتشال روسيا من آثار السياسة اليلسنية السابقة، وبدأت أسس بناء المانع الوطني الذي يسمح بصد المحاولات الغربية والأمريكية خاصة بزعزعة نظام الحكم الروسي وإظهاره كنظام منخور وفاسد، يستدعي الوصايا والنصح وفرض الإجراءات التأديبية عليه، لذلك كانت مهمة ترتيب البيت الداخلي من المهام التي تصدى لها النظام الجديد، فعمل سياسيا على تشجيع وتنشيط المجتمع المدني غير المفتعل والمدعوم خارجيا، مجتمع مدني يستجيب لظروف التحول الاجتماعي والسياسي الروسي، ويساعد ويراقب نظام الحكم في خلق وترسيخ القاعدة الجديدة لطبيعة هذا التحول، في الوقت الذي استطاعت الحكومة الروسية توجيه ضربة للمافيا السياسية وامتداداتها الإجرامية واللصوصية، وتوفير مستلزمات النهوض والدعم للرأسمال الوطني وتأكيد دوره في الحياة الاقتصادية والسياسية، ودفعه لتطوير ثروته ومساهمته في التنمية الوطنية (جري، 2005).

لقد كان للدعم المقدم لمتوسطي وصغار رجال الأعمال بخفض الرسوم والضرائب، دوره في خلق وإطلاق نشاط اقتصادي واسع في مجال الزراعة والتجارة، وهذا ما ترك أثره في طمأنة الطبقة الوسطى الناشئة، بان أفاق نشاطها

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مكفول قانونا ومدعوم حكومياً، ومما عزز الأرضية الاجتماعية للتحولات التي تقودها الحكومة، وحسر إلى حدٍ ما تأثير فعالية القوى اليمينية وليبرالي الانفتاح غير المحدود، وترافق ذلك مع إجراءات وإصلاحات في هيكلية الإدارة الاقتصادية وتوجهاتها الوطنية، والتي كما يبدو قد حققت استفادة كبيرة من التجربة الصينية في الانفتاح الاقتصادي المتدرج والموجه من رأس هرم الدولة، في إن يكون لها القدرة في التحكم بمفاصل الطاقة والصناعات العسكرية، كونها ذات طابع استراتيجي امني وسياسي، في الوقت الذي وفرت الفرص الكبيرة للاستثمارات المحلية والأجنبية، لينعكس تأثير هذا التوجه واضحا في 2006 بتسجيل الناتج المحلي الروسي نمو بمقدار 6,8% بعد إن زادت عملية إقراض المشاريع الزراعية الصغيرة إلى عشر مرات مقارنةً مع عام 2005، حيث بلغت القروض المقدمة 1,2 مليار دولار وعدد الذين اقترضوا عام 2006 بلغ 140 إلف مقترض، وهذا ما انعكس على الانتعاش العام في القطاع الزراعي مما أدى إلى أن روسيا ولأول مرة تكتفي ذاتياً من زراعة الحبوب وتسد النقص في منتجات الألبان واللحوم (جري، 2005).

إما في المجال الصناعي الذي حقق زيادة بنسبة 4% في مجالاته المختلفة وبالأخص منها إنتاج النفط والفحم، فقد أدى إلى التحسن المطّرد في الاقتصاد الروسي، خاصة وإن أداءه التجاري سجل تطوراً واضحاً بزيادة قدرها 27% وبلغ أكثر من 468 مليار دولار، وإن فائض الميزان التجاري الخارجي بلغ 18,9% إي بمقدار 140 مليار دولار مقارنة بالعام 2005 (حسب تقرير البنك المركزي الروسي) الذي نشرته مؤخرا وكالة إنباء نوفوستي (محمد، 2007).

إن اتجاهات الإصلاح التي قادها بوتين، تؤشر إلى عملية صيانة الدولة الروسية وتعزيز هيبتها الوطنية ودورها في المجتمع، إضافة لخوضه تكتيكاً سياسياً واقتصادياً خارجياً يصب في صالح إستراتيجيتة الوطنية الذي ساعد هذا التطور الاقتصادي الروسي على تكريسه، ووفر البيئة السوقية المدعومة سياسيا لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية لروسيا الاتحادية، وحسب الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء، فأن حجم هذه الاستثمارات قد قفز إلى 130 مليار دولار عام

2006 بزيادة 34% صمنها 41 مليار من رأسمال القطاع الخاص الذي تدفق، وهذا مما يعزز الثقة في الإمكانيات الهائلة لمستقبل الاقتصاد الروسي وحاضنته الدولة، التي تحتل اليوم المرتبة الثالثة عالميا من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الصعبة بعد اليابان والصين، حيث بلغت ما قيمته 303 مليار دولار، ويشكل اليورو نسبة 40% من هذا الاحتياطي.لقد انخفض معدل التضخم عما كان في 2005، وازدادت المداخل بنسبة 10%، وانخفضت البطالة بنسبة 4,9%، وساهم انخفاض الديون الروسية بنسبة 31% بزيادة قدرة التراكم وتعزيز صندوق الاستقرار الوطني والذي تدعمه الحكومة، والتي بلغت ومجوداته 89 مليار دولار، حيث تأمل الحكومة زيادة حجمه إلى 150 مليار دولار، لتامين الاقتصاد الروسي من تقلبات السوق العالمية غير المتوقعة (جري، 2005).

إن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية، قد عزز من الخطوات المتخذة للاستفادة القصوى من الموارد باتجاه زيادة القدرة التنافسية، عبر تحديث الصناعات التحويلية وتهيئة الظروف لتحولات أعمق بتفعيل الاقتصاد، الذي سيزداد حجمه وتتعدد اختصاصات فروعه وارتباطاتها مع اقتصاديات دول أسيا وأوروبا بشكل خاص (كاظم، 2007).

الخاتمة

اولا ": الاستنتاجات:

تأتي هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية ، وتُعدّ العلاقات الروسية التركية من أبرز التفاعلات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والحرب على الإرهاب وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي جاءت هذه الأحداث المهمة ضمن حقبة الدراسة من 1991-2010، لذا تناولت هذه الدراسة مجموعةً من المحددات والمرتكزات التي حكمت هذه العلاقات واثر التغيرات الدولية والاقليميه على تلك العلاقات بين البلدين الاتحاد الروسي ودولة تركيا، ولكي يتم الرد على التساؤل الرئيسي للدراسة والاسئله الفرعية حول ميادين العلاقات والتغيرات الإقليمية والدولية للحقبة 1991- 2010.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة كما يلي:

أولاً: لقد شهدت العلاقات الروسية التركية تطورات تاريخه مهمة وبموجب هذه العلاقات فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 2 يونيو/حزيران عام 1920، وفي عام 1923 أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والاتحاد السوفيتي واعترفت تركيا في عام 1991 بروسيا الاتحادية بكونها وارثة لحقوق اللاإتحاد السوفيتي. وقد عقدت بين روسيا وتركيا ما يزيد عن 60 معاهدة تخص التعاون في المجالات المختلفة. وضمن أهم الاتفاقيات المعقودة في السنوات الأخيرة معاهدة أسس العلاقات) عام 1992، وخطّة الإعمال الخاصة بتطوير التعاون بين روسيا وتركيا في القارة الأوراسية عام (2001)، واتفاقية التعاون العسكري عام (2002)، والبيان السياسي المشترك حول تعميق الصداقة والشراكة عام 2004 ويجري في السنوات الأخيرة الحوار السياسي النشط بين البلدين على المستوى الأعلى.

ثانياً: يُعدّ العامل الجغرافي من أسباب تطور العلاقات الروسية التركية لذا أنّ تركيا بحكم الطبيعة الجغرافية، والتاريخ، والدين والثقافة، تحظى بميزاتٍ هائلةٍ ما استُغلّتْ من قبل إلاّ في حدودٍ ضيقة. فهي بحكم الموقع والبيئات

العصرية المعلومة، ينبغي أن تظلّ قريبةً ومفتوحةً على أوروبا والغرب كُلِّه. وبحكم التاريخ والثقافة والدين والجوار، تملكُ ميزة الانفتاح والدور والنجاح، في العلاقة مع العالم العربي وروسيا، ومع الشعوب التركية في آسيا الوسطى والقوقاز. كذلك ركزت الدراسة على عوامل مختارة من الإطار الدولي والإقليمي والتي أثرت على العلاقات الروسية التركية خلال الحقبة 1991-2010 والتي تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الخامس الذي تضمن المحددات والمرتكزات الخارجية لكل من الدولتين.

ثالثاً: لقد كان للعامل الاقتصادي أثر كبير في تطور العلاقات الروسية التركية حيث تعد تركيا شريكة اقتصادية تقليدية لروسيا.

رابعاً: لقد كان للجانب السياسي بين البلدين دور مهم في تطوير العلاقات الدولية فقد تم إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين ضمن إطار شروط معينة، وحسب الاتفاقية ليست هناك حاجة للحصول على تأشيرات للسفرات التي لا يزيد أمدها عن ثلاثين يوما، على ألا تتجاوز مدة الإقامة 90 يوما كل 180 يوما. وعليه فإن التأشيرات لم تلغَ بين البلدين بصورة غير محدودة و إنما وفقا للشروط الواردة في الاتفاقية. إن إلغاء التأشيرات و إن كان ضمن إطار شروط معينة يُعدّ خطوة مهماً جداً بالنسبة لمصلحة تركيا و روسيا و العلاقات بين البلدين. وذلك لأن إلغاء التأشيرات ليس عبارة عن ترتيبات قانونية أو فنية فحسب بل أنه ترتيبات تتضمن أبعادا و تأثيرات و انعكاسات مختلفة. وفي حال تطبيق هذه المسير ة بلا مشاكل فسيكون له تأثيرات عميقة على السياسة الإقليمية و سيمهد السبيل أمام بدء عهد جديد.

خامساً: كان للجانب العسكري دور مهم في تطور العلاقات الروسية التركية حيث أرست أول معاهدة عام 1921 للصداقة والإخاء بين البلدين وكانت أساساً لتطوير التعاون العسكري التقني بين روسيا وتركيا. وأصبحت تركيا أول بلد عضو في الناتو بدأ يتعاون مع روسيا في المجال العسكري التقني. وقد عقدت عام 1992 اتفاقية بيع روسيا للأسلحة والعتاد الحربي إلى تركيا. بمبلغ 300 مليون دولار. وابتداءاً من عام 1993 تم توقيع اتفاقيات تزويد

الجيش التركي ب 19 مروحية من طراز "مي - 1 في"و5 عربات مدرعة من طراز "بي تي ار - 60"و 110 عربات مدرعة من طراز "بي تي ار - 80"والرشاشات وبندقيات القنص والذخائر. وشهد عام 2008 توقيع اتفاقية توريد 80 منظومة مضادة للدبابات من طراز "كولرفيت - اي"بمبلغ 80 مليون دولار، تم عام 2001 تشكيل اللجنة الروسية التركية المشتركة الخاصة بالتعاون في المجال العسكري الفني، وتم في يناير/كانون الثاني عام 2002 توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين روسيا وتركيا التي تقضي بالتعاون في مجال تدريب الكوادر وإعادة تدريبهم ورفع كفاءتهم في مؤسسات التعليم العسكري والحيلولة دون نشاط عسكري خطير و تطبيق خطوات الثقة في المجال العسكري.

سادساً: يُعدّ الحرب على الإرهاب من احد مجالات التعاون الدولي في مجال الأمن والتعاون بين روسيا وتركيا برئاسة الولايات المتحدة الامريكيه وخاصة بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر فقد أجرت الولايات المتحدة مباحثات مع روسيا لاستخدام أجواء وأراضى آسيا الوسطى في العمليات العسكرية ضد طالبان، مما يعد اعترافاً بمنطقة نفوذ روسية مهمة، بعد أن ثبت إن الولايات المتحدة لن تستطيع تنفيذ عملياتها دون تعاون روسيا. وفيما يتعلق بتركيا فقد أعلنت عن مشاركتها الفعلية في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، إلا أن الإدارة الأمريكية ترى أنه من الممكن أن تلعب تركيا دوراً مهماً في المستقبل لخدمة السياسة الأمريكية فى العالم الاسلامى، حيث أشارت بعض التقارير إلى إمكانية تشكيل قوة إسلامية لحفظ السلام في أفغانستان بقيادة تركيا.

سابعاً: لقد لعب الجانبان التركي والروسي ادواراً مهمةً على المستوى الإقليمي للحفاظ على التوازن الدولي في ظل وجود دول ذات وزن سياسي كبير في منطقة الشرق فكان الدور الروسي في المنطقة تزامن مع مجموعة من التطورات مطلع عام 2007 أثارت عديد من التساؤلات حول السياسة الخارجية الروسية عامة، تجاه الشرق الأوسط خاصة، وحدود الدور

الروسي دولياً وإقليميا. الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن حقبة جديدة من السياسة الخارجية الروسية على الصعيدين الدولي والإقليمي قد بدأت، وأن روسيا تعتزم لعب دور دولي وأقليمى مناوئ أو على أقل تقدير موازن للدور الأمريكي في المنطقة. ولعل التحليلات العربية في هذا الخصوص يمكن تفسيرها على ضوء الحنين إلى الماضي والرغبة في بروز قوة كبرى تعيد التوازن والإنصاف للعلاقات الدولية وتضع حداً للغطرسة الأمريكية وإنفرادها بشئون المنطقة.

ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكي والنشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا مؤخراً وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية في الكثير من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا إنه لا يعني تغيراً جذرياً في السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدي الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية سواء فيما يتعلق بالقضايا الشرق أوسطية أم غيرها من القضايا، ويؤكد ذلك مجموعة من الاعتبارات، أهمها رؤية القيادة الروسية للسياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، وتصريحات بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية، وفاعلية الدور الروسي تكمن باستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى علاقة متكافئة بين ندين وشريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

ومن ناحية أخرى، وعلى مدى ما يزيد عن عقد ونصف منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتفاء التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة اتخذت روسيا خطوات جادة نحو إعادة طرح نفسها كقوة "أوربية"ذات عمق آسي.

أما الدور التركي فقد أكد بشكل واضح بأن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات تأخذها روسيا بعين الاعتبار والأهمية، وهي:

1. الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل و العراق و إيران و سوريا و أرمينيا و جورجيا و أذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند و روسيا.
2. الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
3. تركيا باعتبارها ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطي لأوروبا عبر خط (جيهان – باكو) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
4. . النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ما قد يحسّن الصورة.

ثانيا": التوصيات

لقد شهدت العلاقات الروسية التركية خلال الحقبة من 1991 ــ2010 م، مراحل مهمة من تطور وتحسن في علاقتهما مع بعضهما بعضاً، وكان لأثر المحددات والمتغيرات الإقليمية والدولية السبب الرئيس في تطورها، سعيا"نحو بناء مصالح مشتركة تهدف إلى وجود سياسي فاعل على الساحة الدولية، إضافة لاستقرار البلدين داخليا"، وتبين من خلال الدراسة السابقة لأهم المحددات والمرتكزات في العلاقات الروسية التركية للفترة 1991 ــ 2010 م، استخلاص الكثير من النتائج التي تم التطرق إليها أعلاه في الاستنتاجات، وعليه فان الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة تدعيم العلاقات بين البلدين، وذلك لأهمية كل منهما للآخر في الجوانب الإستراتيجية ومنها (العامل الجغرافي، الاقتصادي، والأمني).
2. ان الحاجة ملحة وضرورية لاهتمام كلا الدولتين بالجوانب الأمنية والإستراتيجية لفاعلية كل منهما في المجتمع الدولي.

3. أهمية تحقيق التوازن في التطلعات السياسية والفكر الاستراتيجي والأيدلوجي في تعاملهما مع بعضهما بعضاً، وفي إطار من المصالح المتبادلة التي تحقق النفع لكلا الدولتين.
4. ضرورة أن تتبع هذه الدراسة، دراسات أكاديمية أخرى أكثر عمقاً للحديث عن أهمية ودور كلا البلدين في النظام الدولي، والآفاق المستقبلية لوجودهما في النظام الدولي.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أراس، بولنت (2011 ب) "التغيرات فى التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية"، **مجلة شرق نامه**، القاهرة، العدد السابع، ص92-110.

أراس، بولنت (2011 أ) " السياسة داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية **مجلة شرق نامه**، القاهرة، العدد السابع، ص52-70.

الأفندي، تريزة (2010) "تركيا والاتحاد الأوروبي الديمقراطية تدعم الاقتصاد "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة. العدد الثالث، ص25-50.

الأنصاري، محمد جابر (2011). "**كيف نفهم روسيا الجديدة** "، جريدة الغد الاردنية، 2011/3/31)

أوغلوا، احمد (2010) "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ". ترجمة محمد جابر وطارق عبدا لجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون. مركز الجزيرة للدراسات.

البطنيجي،عياد (2010). "لا تراهنوا كثيرا"على الدور التركي "**مجلة مدارات الاستراتيجية**، اليمن، 5، ص45-60.

تركماني، عبدالله (2010)، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**، (ط1)، دار النقوش العربية، تونس.

جري، لمى مضر (2005) "**التغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية الفترة 1990- 2003**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

جواد، حسن سعاد (1989) "**التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية** 1929-1933"، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، كلية الآداب- جامعة بغداد.

حتى، ناصف يوسف(1992)، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي "، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، 165،ص 30)

حسن، خليل، (2001) "**السياسة الخارجية الروسية عقد التــسعينات** "، عمـــان، الاردن: المؤلف.

حيدري، نبيل (1968) "**تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ** 1945"، صــبرا للطباعة والنشر.

دياب، أحمد (2002) "روسيا والغرب: من المواجهـــة إلـــى المـــشاركة"، **مجلـــة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد149، ص 172.

رجاوي، سعيد أحمد(1993) "**الإمبراطورية العثمانية** "، الأهلية للنشر والتوزيـــع، بيروت.

رشيد، عبد الوهاب حميد (2010) "روسيا وتركيا والمباراة الكبيرة..تغيير الفـــرق والتحالفات "، **مجلة اليسار العراقـــي**، العـــدد 61 ، ص 25-52، تـــاريخ 2010/2/4.

سليمان، عادل (2004) "مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 851، ص 232).

شروف، ناصر (2011) صحيفة دويتشه فيلـــه،"**تركيـــا والاتحـــاد الأوروبـــي ـــ الكبرياء التركية أهم من العضوية** ". تركيا، اسطنبول.

شعلان، أسامه فؤاد (2009) **الاتحاد السوفييتي تاريخياً** "– الموسوعة المصغرة، متوفر عبر http://shaalanu.wordpress.com.

شلبي، يوسف (2008). "روسيا وقوة سلاح الطاقـــة"، **مجلـــة العـــصر**. متـــوفر عبر: http://www.alasr.ws.

شيفتسوفا، ليليا (2006) "**روسيا بوتين** "، الناشر، الدار العربية للعلوم، لبنان

طعمه، حسن (2010). "**نظرية اتخاذ القـــرارات** "، عمـــان، الأردن، دار صـــفاء للنشر والطباعة.

أبو عامود، محمد سعد (2002). "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 147).

عبيد، شاهر (2010) "**تركيا - روسيا... إدارة القوقاز بثنائية المصالح المتبادلة والمتضاربة**"، جريدة النهار/ لبنان، العدد 840، ص69-82.

عساف، مالك (2009) "**اللعبة الجيوسياسية الكبرى.. دلالات تقارب روسيا وتركيا**"، ،صحيفة أخبار العالم ، تاريخ 2009/3/6).

العلي، محمد مهنأ (1984) "**الوجيز في الإدارة العامة** "، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى.

غريب، ناتاليا (2010)." **إمبراطور الغاز**، ترجمة عمار قط، دار النشر مكتبة مدبولي، القاهرة.

الفضل، مؤيد عبدالحسن (2004). "نظرية اتخاذ القرار (مدخل كمي)، دار المناهج للنشر والتوزيع.

فوللر، جراهام أي (2008) "**الجمهورية التركية الجديدة** "، **2008** ، دار النشر تيماش اسطنبول. تأليف معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام 2008 مناقشة طارق عبدا لجليل، 2008).

كاظم، محمد (2007)، "البريق الروسي الجديد "، **مجلة دروب**، قطر، العدد 924،

كرامر، هاينتس (2010) "**تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** "، الناشر مكتبة العبيكان، ترجمة: فاضل جتكر.

كرماوي، أحمد (3003) "روسيا تلوح بالعودة إلى إستراتيجية الردع النووي"، **مجلة المجتمع**، الكويت، العدد1574. ص 62-90.

الكسندر، دوغين (2004)، **مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، الناشر دار الكتاب الجديد، بيروت.

كعروت، خميس (1996) "تصادم المجتمعات الغربية نحو نظام عالمي جديد"، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت، العدد77، ص 8-23.

اللباد، مصطفى (2011)"السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟ **مجلة شرق نامه**،العدد السابع، ص89-112.

ماجد، علي (2009) "**حرب خطوط النفط والغاز**"2009/8/7 صحيفة كومنسات الروسية.

ماجد، علي (2011) "**روسيا وجيرانها الكبار في الصراع على النفوذ في جمهوريات آسيوية** "، 26 مارس 2011 ،موقع وكالة الأخبار العراقية العراق للجميع ، الناشر دار الحياة)

مايسيف، ب(1985)، "**العلاقات الاقتصادية السوفيتية التركية المراحل والميول** "، ترجمة هجير عدنان زكي، الجامعة المستنصرية.

مخلوف، ضياء (2010)، القاهرة ، "**روسيا ومحاولات بعث السوفيتية المرتكزات والآفاق** ": متوفر عبر http://democraticac.com.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم (1998). "**في أصول التاريخ العثماني**"،(ط3)، القاهرة: دار الشروق.

المعماري، عبد شاطر عبد الرحمن (1995) "**سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين**"، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، كلية الآداب- جامعة الموصل.

مقلد، إسماعيل صبري (1968) "اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية" القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، ص 33-50.

مقلد، إسماعيل صبري (1991) "**العلاقات السياسية الدولية**"، دراسة في الأصول والنظريات .المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

النعماني، محمد (2005)"روسيا والاتحاد الأوروبي، الخلافات قايمه، لكنها ليست عائقا والمستقبل شراكه وفق المصالح"، **الحوار المتمدن**،العدد 1347 .

نور الدين، محمد (2009)، "شراكة تركية ــ روسية متنامية: اتفاقات بـ 60 مليار دولار "، **مجلة الشاهد**. الكويت.

نومكن، فيتالي (2006) "**العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي** "،ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث السلسلة: محاضرات الإمارات.

هنتجتون، صامويل (1999) "**صدام الحضارات وإعادة صنع النظام الدولي**"، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة: سطور للطباعة والنشر).

وفتش، ليونيد ألكسندر (2010)، "**التقارب التركي الروسي.. ما الهدف؟** "جريدة البيان الإماراتية (31 أغسطس 2010.

ب. المراجع الاجنبيه.

Macle and, c (1967). **Theory and the international system**. Macmillan, New York.

Rivera, Joseph, (1968). **The psychological dimension of foreign policy**, chariss publishing company, Ohio.

Snyder, I (1962). **Foreign policy decision making**. The free press, glenoe.

المعلومات الشخصية

الاســـــــــــم : مخلد سليمان مطلق ألمجالي

الكلية : العلوم الاجتماعية

التخصص : العلاقات الدولية

السنة : 2011

الهاتف الأرضي (032315954) ، تلفاكس (032387496)

الهاتف النقال : (0799041387)

البريد الالكتروني (moklled_almajali@yahoo.com)